

## تحليل سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٣٨٠هـ إلى ١٤٤٣هـ

د. عهود بنت سافر الشاطري

جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل

osalshatiri@gmail.com

(قدم للنشر في ٢٠٢٤/١/٧، وقُبل للنشر في ٢٠٢٤/٣/١٢)

### مستخلص البحث

هدفت الدراسة إلى تحليل سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام ١٣٨٠ هـ إلى عام ١٤٤٣ هـ من خلال رصد تطورات سياسة تنمية المجتمعات المحلية وتغيراتها بالمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى الإسهام في تطوير سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية. وتم الاعتماد على منهجي دراسة الحالة والمسح الاجتماعي بالعينة. ويتمثل مجتمع الدراسة وأدواته في: حصر شامل للأنظمة والتشريعات من عام ١٣٨٠ هـ إلى عام ١٤٤٣ هـ، والبالغ عددها (٤٦) مستخدمةً لتحليل المضمون، والعينة المتاحة للمسؤولين عن وضع سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة والبالغ عددهم (١٠) مستخدمةً للمقابلة المفتوحة، والعينة المتاحة للمسؤولين عن تنفيذ سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة والبالغ عددهم (١٣٢) مستخدمةً للاستبانة.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي من أبرزها: تباين الاهتمام بالقضايا التي تسعى سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة لمواجهتها خلال مراحل تحليلها الثلاث، والتوصل إلى أن المؤسسات الحكومية احتلت المرتبة الأولى في التأثير على صنع سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة، وموافقة فئات عينة الدراسة على مقترحات لتطوير سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة بما يتلاءم مع ظروف واحتياجات ومتغيرات المجتمع. وتوصي الدراسة بضرورة تحديد القضايا المهمة لتنمية المجتمعات المحلية بالمملكة تحديداً دقيقاً عن طريق فرق بحثية متخصصة، وإتاحة الفرصة لأفراد المجتمعات المحلية للمشاركة في صنع سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة من خلال القنوات المخصصة لذلك.

**الكلمات المفتاحية:** سياسة تنمية المجتمعات المحلية - المملكة العربية السعودية - تحليل سياسات - الخدمة الاجتماعية.

## Analysis of Local Communities Development Policy in The Kingdom of Saudi Arabia During the Period From 1380 AH to 1443 AH

Dr. OHOUD SAFER ALSHATIRI

A Faculty Member at Imam Abdulrahman bin Faisal University

osalshatiri@gmail.com

### Abstract:

The study aimed to analyze the Local Communities Development Policy in The Kingdom of Saudi Arabia during the period from 1380 AH to 1443 AH by monitoring developments and changes in the policy. Additionally, the study sought to enhance the development of the Local Communities Development Policy in the Kingdom of Saudi Arabia. The study relied on the case study and the social survey methods. The study community and tools were represented by a comprehensive inventory of regulations and legislation was analyzed, totaling (46) items, using the content analysis tool. Additionally, there was an available sample of officials involved in Local Communities Development Policy making in Saudi Arabia, totaling (10), using the open interview tool, and an available sample of officials involved in Local Communities Development Policy implementation in Saudi Arabia, totaling (132), using the questionnaire tool. The study found varying level of interest in issues addressed by the Local Communities Development Policy. It was also found that government institutions ranked first in influencing policy making for Local Communities Development in Saudi Arabia. Furthermore, the sample agreed on the need for policy suggestions with societal in line with the circumstances and needs. The study recommended the need to define important issues for the development of local communities in the Kingdom of Saudi Arabia through specialized research teams and providing the opportunity for members of local communities to participate in making local community development policy in the Kingdom of Saudi Arabia through designated channels.

**Keywords:** Local Communities Development Policy - Kingdom of Saudi Arabia – Social work.

### مشكلة الدراسة

من الجوانب، ومنها: الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصحية وغيرها، ولما ينتج عنها من تقدم ملموس لمستقبل هذه المجتمعات، وذلك من خلال تحسين ظروف المعيشة وتوفير الرعاية الشاملة مما يحقق مستوى من الرفاهية لأفرادها، وفي السياق ذاته أولت المملكة العربية السعودية

تحظى تنمية المجتمعات المحلية باهتمام خاص في العديد من الدول النامية؛ باعتبارها من أهم القضايا الاجتماعية المعاصرة، حيث تأتي المملكة العربية السعودية من أوائل هذه الدول، إذ تعد التنمية في وقتنا الحالي من أساسيات الارتقاء بالمجتمعات المحلية؛ وذلك لما تتضمنه من الاهتمام بالعديد

إلا أن هذه اللجان والمراكز الاجتماعية تواجه عدداً من المُعوقات التي تُحول دون تحقيق أهدافها في تنمية مجتمعاتها المحلية وفقاً لما أشارت إليه العديد من الدراسات.

ومن تلك المعوقات التي تواجهها والتي قد تكون عائقاً أمام تحقيق التنمية المحلية: قلة الموارد المادية ونقص التمويل المالي من الحكومات (Islam, 2017)، عبد الحميد، ٢٠١٦، عثمان، ٢٠١٤، الثنيان، ٢٠١٣)، وتعقد الإجراءات الإدارية ونقص الكوادر البشرية (العنزي والقحطاني، ٢٠٢٠، جمعان، ٢٠١٥، عثمان، ٢٠١٤) إضافةً إلى معوقات تتعلق بالسياسات المتبعة في تلك المراكز واللجان الاجتماعية (العنزي والقحطاني، ٢٠٢٠، الهرميل، ٢٠١٨، صومع وآخرون، ٢٠١٦). كما أكدت أغلب تلك الدراسات ضرورة إعادة النظر في سياسات العمل فيما يتم تقديمه للمجتمع في إطار التنمية من قبل المراكز واللجان الاجتماعية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية كجهاتٍ منفذة لسياسات تنمية المجتمعات المحلية.

وبناءً على ما سبق، وانطلاقاً من الجهود الحالية التي تقوم بها المملكة العربية السعودية في سبيل تحقيق التنمية الشاملة المستدامة حيث تأتي تنمية المجتمعات المحلية إحدى أهم ركائزها، إذ يمكن تحديد مشكلة الدراسة في القضية التالية: تحليل سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام ١٣٨٠هـ إلى عام ١٤٤٣هـ، وذلك للإلمام بجميع جوانب هذه السياسة المُتمثلة في أهدافها، والقضايا التي تعالجها، والجوانب التطبيقية لها،

اهتماماً خاصاً بتنمية المجتمعات المحلية؛ باعتبارها ركيزةً مهمةً من ركائز التنمية القومية الشاملة المستدامة للمملكة العربية السعودية، وهي الأداة الأساسية لتحقيق التوازن التنموي بين المناطق والمحافظات من جهة والريف والحضر من جهة أخرى بجانب دورها الأساسي في استثمارات الخليات وزيادة إسهامها في التنمية ومواجهة مشكلات المجتمعات المحلية (الرشود والرشيدي، ٢٠١٩، ص ٣).

وكانت البداية بإنشاء أول مركز للتنمية الاجتماعية بالدريعية التابعة لمنطقة الرياض في عام ١٣٨٠ هـ الموافق ١٩٦٠م، ثم توالى إنشاء العديد من المراكز الاجتماعية في مختلف مناطق المملكة، كما سُنت لها لائحة تنظيمية وقواعد تنفيذية، فقد صدر القرار الوزاري رقم (١٦١) بتاريخ ١٤٢٨/٥/١١ هـ الموافق ٢٠٠٧/٥/٢٨م لتنظيم عمل مراكز التنمية الاجتماعية، إذ نصّت المادة الثانية على أن مراكز التنمية الاجتماعية "تقوم على أساس مشاركة الأهالي في تلمس احتياجاتهم، ومشاركتهم مادياً ومعنوياً وبشراً في تنفيذ مختلف البرامج التنموية الاجتماعية والثقافية والتدريبية والترفيهية والرياضية والصحية والزراعية والبيئية التي تُسهم في سدّ احتياجات المجتمع المحلي وتنميته، وتحقيق أمنه وسلامته" (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ٢٠٢٢).

وبالرغم من اهتمام حكومة المملكة العربية السعودية بتنمية المجتمعات المحلية من خلال تفعيل دور اللجان والمراكز الاجتماعية، وتوفير كل الإمكانيات اللازمة لتحقيق أهدافها المنشودة في الوصول للتنمية على مستوى المجتمعات المحلية،

## أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين رئيسيين، هما:

- رصد تطورات سياسة تنمية المجتمعات المحلية وتغيراتها بالمملكة العربية السعودية.

ويتم من خلال تحقيق عدد من الأهداف الفرعية، ومنها:

- تحديد أهداف سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية خلال مراحل تحليلها.

- الإسهام في تطوير السياسة الحالية لتنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية.

ويتم من خلال تحقيق عدد من الأهداف الفرعية، ومنها:

- التوصل إلى مجموعة من الآليات المقترحة لتطوير السياسة الحالية لتنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية بما يتلاءم مع ظروف المجتمع واحتياجاته ومتغيراته.

## تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلين رئيسيين، هما:

- ما تطورات سياسة تنمية المجتمعات المحلية وتغيراتها بالمملكة العربية السعودية؟

من خلال الإجابة عن عدد من التساؤلات الفرعية، ومنها:

- ما أهداف سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية خلال مراحل تحليلها؟

- كيف يمكن الإسهام في تطوير السياسة الحالية لتنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية؟

وجوانب القوة والضعف فيها، مما يساهم في الوصول إلى آليات مقترحة لتطويرها، وبناء سياسة فاعلة لتنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية.

## أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في الآتي:

### أ- الأهمية النظرية:

١- هناك قلة للدراسات في المملكة العربية السعودية الخاصة بتحليل السياسات والتي تُعدُّ من صميم تخصص الخدمة الاجتماعية، وتعتبر الدراسة الحالية هي الأولى لتحليل السياسات في مجال تنمية المجتمعات المحلية في حدود علم الباحثة.

٢- إثراء الجانب المعرفي للخدمة الاجتماعية في تحليل السياسات خاصةً سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية.

### ب- الأهمية التطبيقية:

١- يمكن أن تساهم نتائج هذه الدراسة في معرفة الصعوبات التي تواجه تنفيذ سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية، والتي تحول دون تحقيق أهدافها الموضوعية لها، كما يمكن الكشف عن أهم جوانب القوة في هذه السياسة مما يتم التأكيد عليها واستفادة المجتمعات الأخرى منها.

٢- يمكن لهذه الدراسة أن تساهم بمجموعة من الآليات المقترحة لتطوير سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية.

المملكة العربية السعودية تربطهم اهتمامات، وولاءات، ومشاعر، ومصالح مشتركة، ويشكلون وحدة اجتماعية يتفاعلون مع بعضهم البعض من خلالها، ويوفرون احتياجاتهم المختلفة التي تدفعهم نحو التقدم للأفضل.

**٢- تنمية المجتمع المحلي:** عرّفت هيئة الأمم المتحدة تنمية المجتمع المحلي عام ١٩٥٥م بأنها: العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصادياً واجتماعياً والمعتمدة أكبر اعتماد ممكن على اشتراك المجتمع المحلي ومبادئه.

وقد تبنت الأمم المتحدة عام ١٩٦٥م تعريفاً للتنمية المحلية على أنها: العملية التي من خلالها تتوحد جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية لدمج المجتمعات في حياة الأمة وتمكينها للمساهمة الكاملة في التقدم القومي (Lohmann, 2005).

كما عرّف Barr التنمية المحلية بأنها: اتجاه لتعزيز الديمقراطية داخل المجتمع المحلي، وتنمية قدرة المجتمع المحلي وإكسابه المقدرة على التعبير والمشاركة بفعالية في تحديد عمليات وعوائد التغيير الاجتماعي والاقتصادي (Coulshed & Orme, 2008).

ولغرض هذه الدراسة تُعرّف تنمية المجتمع المحلي، بأنها: عملية تهدف إلى إحداث تغييرات مقصودة في المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية؛ بهدف الارتقاء بهذه المجتمعات للأفضل في شتى المجالات المختلفة كالاقتصادية،

من خلال الإجابة عن عدد من التساؤلات الفرعية، ومنها:

- ما الآليات المقترحة لتطوير السياسة الحالية لتنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية بما يتلاءم مع ظروف واحتياجات ومتغيرات المجتمع؟

### مفاهيم الدراسة

تتمثل المفاهيم الأساسية للدراسة في:

**١- المجتمع المحلي:** يُعرف كل من Maciver & Page

المجتمع المحلي على أنه: أعضاء أي جماعة صغيرة أو كبيرة يعيشون معاً بطريقة يترتب عليها أن يشاركوا في الظروف الأساسية للحياة المشتركة، ولا يشتركون في مصلحة دون غيرها، ويتميز المجتمع المحلي بأن الفرد يستطيع أن يقضي حياته كلها داخله، إذ يرون أن المجتمع المحلي يقوم على أساسين مهمين وهما:

-الإقليم الذي يشغله.

-الشعور المشترك الذي يربط أعضاء هذا المجتمع المحلي معاً ويعطيهم طابعاً خاصاً ويؤدي في نفس الوقت إلى تماسكهم اجتماعياً (صفي الدين، ٢٠١٧).

ويشير مفهوم المجتمع المحلي في اللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية بأنه: مجموعات السكان التي تعيش في أماكن تقع في نطاق عمل المراكز واللجان. (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ٢٠٢٢).

وتُعرف الدراسة الحالية المجتمع المحلي: بأنه: عبارة عن مجموعة من الأفراد يعيشون في منطقة جغرافية معينة من

أهدافها. والغرض من تحليل السياسة هو تسهيل اختيار السياسة السليمة بهدف التحسين. وتُحذر الإشارة إلى أن تحليل السياسة ليس أداة لمرة واحدة، بل طريقة أو ثقافة للتعامل مع المهام في جميع مراحل دورة السياسة (Milovanovitch, 2018).

ويقصد به أيضاً بأنه: إجراء تقييم منهجي لمدى فاعلية السياسة في تحقيق أهدافها، ويشمل فحص كل السياسات والبرامج الناتجة عن هذه السياسات من أجل التقييم (حمزة، ٢٠١٥، ص ١٦٣).

وتُعرف الدراسة الحالية تحليل السياسة بأنه: عملية تقييم منهجي لمدى تحقيق السياسة الحالية لتنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية لأهدافها الموضوعية لها، والإسهام في تطوير هذه السياسة من خلال التوصل إلى مجموعة من الآليات المقترحة لذلك.

#### • الدراسات السابقة والإطار النظري

##### أولاً: الدراسات السابقة.

- دراسة العنزي والقحطاني (٢٠٢٠) بعنوان: "مؤشرات تخطيطية لتنفيذ دور لجان التنمية الاجتماعية في تحقيق تنمية المجتمعات المحلية: دراسة ميدانية مطبقة على عينة من لجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض". هدفت الدراسة إلى الكشف عن المعوقات المتعلقة بأهداف لجان التنمية الاجتماعية التي تحد من تحقيق تنمية المجتمعات المحلية من وجهة نظر عينة الدراسة، والمتعلقة بالسياسات الإدارية القائمة في لجان التنمية الاجتماعية التي تحد من تحقيق تنمية المجتمعات المحلية من وجهة نظر

والاقتصادية، والصحية، والثقافية... إلخ وذلك في حدود الإطار العام لخطة الدولة.

٣- سياسة تنمية المجتمعات المحلية: عرّفت سياسة تنمية المجتمعات المحلية بأنها: ضمان الفعالية والاستدامة لمشاركة المجتمع المحلي في تنميته الذاتية من أجل الحد من الفقر والاعتماد على الذات على أساس الاستغلال المستدام للموارد المتاحة. (Government of Rwanda, 2007).

وعرفها Michael Kitt بأنها: العمل على الحد من الفقر على المستويات المحلية من خلال التعاون المشترك بين الحكومة، والمؤسسات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص مما يعزز التنمية المحلية المستدامة طويلة الأجل التي تقوم على إتاحة الفرص لأفراد المجتمعات المحلية على تحسين سبل معيشتهم عن طريق معالجة القضايا الرئيسة التي تؤثر على حياة الناس على المستوى المحلي (Kitt, 2016).

وتُعرف الدراسة الحالية سياسة تنمية المجتمعات المحلية، بأنها: الأنظمة والتشريعات التي تترجم إلى إجراءات وخطط مصممة من قبل الجهات المعنية بالمملكة العربية السعودية؛ بهدف تطوير المجتمعات المحلية في مختلف جوانب الحياة اجتماعياً، واقتصادياً، وصحياً، وثقافياً... إلخ بالمملكة.

٤- تحليل السياسة: يُعرف تحليل السياسة عند البعض بأنه: أداة من خلالها يتم تطوير السياسة. (Einbinder, 1995)

كما ويعرف (Hill, 2009) تحليل السياسة بأنه: أداة للكشف عن مدى نجاح السياسة الاجتماعية في تحقيق

مجتمع الدراسة من جمعية تنمية المجتمع بكمون النجار بالغربية، واشتمل على حصر شامل للأخصائيين الاجتماعيين في الجمعية وعددهم "١٠" أخصائيين وللمستفيدين منها وعددهم "١٢٥" مستفيداً، واعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان في جمع البيانات، وتوصلت إلى عددٍ من النتائج ومنها: أن الموارد البشرية والمادية تؤدي إلى حدوث تنمية في المجتمع، ولا بد من زيادة الوعي المجتمعي بأهمية المشاركة الشعبية بالمجتمع، والتعاون بين الجهات الحكومية والأهلية لتحقيق التنمية، كما أوصت بالعمل على تحسين وتطوير الخدمات التي تساهم في تخفيف المشكلات في المجتمع المحلي من خلال برامج المنظمات المتنوعة لصالح خدمة المجتمع المحلي، وكذلك أهمية الجودة كمدخلٍ لتحسين وتطوير كفاءة وفعالية المنظمات للحد من مشكلات التنمية المحلية، وضرورة الاتصال والتنسيق والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني لإحداث تنمية للمجتمع.

- دراسة (Razaul Islam (2017 بعنوان:

"المنظمات غير الحكومية وتنمية المجتمع في بنجلاديش". هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة المنظمات غير الحكومية في تنمية المجتمع وتحليل أدوارها، وتعدُّ هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، واستخدمت منهج دراسة الحالة، وتكون مجتمع الدراسة من منظمين غير حكوميتين تم اختيارها بشكل عمدي، واعتمدت على أداتي المقابلة والملاحظة في جمع البيانات، وتوصلت إلى نتائج إيجابية وسلبية، وكان من

عينة الدراسة، والمتعلقة بأنشطة وبرامج لجان التنمية وبالدمع المالي والتمويل، وتعد الدراسة من الدراسات الوصفية التي اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة العشوائية، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين والمتطوعين للعمل في لجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض البالغ عددها (٢٢) لجنة، وتم اختيار (١٥) لجنةً من مختلف أحياء الرياض بواقع لجتين من كل قسم من أقسام مدينة الرياض، كما اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان في جمع البيانات، وتم توزيع (٩٥) استبانةً على العاملين الموجودين في تلك اللجان، وتوصلت الدراسة إلى عددٍ من النتائج منها: تواجه لجان التنمية الاجتماعية بعض المعوقات المتعلقة بأهدافها الرئيسية التي تحد من دورها في تحقيق تنمية المجتمع المحلي بشكل متكامل، إضافة إلى المعوقات المتعلقة بسياساتها الإدارية المتبعة وأنشطتها وبرامجها والدعم المالي والتمويل التي تحد من دورها في تحقيق تنمية المجتمع المحلي بشكل متكامل، كما أوصت الدراسة بعددٍ من التوصيات ومنها: حث القائمين على لجان التنمية الاجتماعية على تغيير طريقة صياغة أهداف اللجنة وإعلانها للجمهور، وتعديل بعض السياسات الإدارية القائمة.

- دراسة الهرميل (٢٠١٨) بعنوان: "إسهامات منظمات

المجتمع المدني لتنمية المجتمع المحلي". هدفت الدراسة إلى التعرف على تصنيف منظمات المجتمع المدني، ومميزاته، ومقوماته، وتعد الدراسة من الدراسات الوصفية، واستخدمت منهج المسح الاجتماعي، كما تكون

واعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان لجمع البيانات، وتوصلت لعددٍ من النتائج ومنها: وجود مستوى مرتفع لدور مراكز الأحياء في تنمية المجتمع المحلي من خلال ما تقدمه من برامج اجتماعية وثقافية ورياضية وأمنية، إلا أن تلك المراكز تواجه عددًا من المعوقات أهمها: نقص التمويل اللازم لتقديم البرامج المختلفة لتنمية المجتمع المحلي، وصعوبة الحصول على أرض لإقامة مقر المركز، والنظرة السطحية للمسؤولين عن المركز، وعدم وعي الأهالي بدورها. وأوصت الدراسة بعددٍ من آليات العمل لتعزيز دور مراكز الأحياء في تنمية المجتمع المحلي جاء أهمها: التنسيق المستمر بين المنظمات والمؤسسات الحكومية ومراكز الأحياء لاستفادة المراكز في تقديمها للخدمات والبرامج، وكذلك تطوير الكوادر الإدارية من خلال إتاحة الإمكانيات المادية اللازمة لتطوير المركز، والتقييم المستمر لأساليب أداءه، وأيضاً الاهتمام بالتطوير التنظيمي من خلال وجود شراكة وتعاون مستمر مع المؤسسات الحكومية والتعليمية والمهنية للوقوف على المستجدات والقضايا التي تشغل الرأي العام، ووضع آليات للوقاية والعلاج، وكذلك إجراء مشروعات بحثية حول احتياجات المجتمع والوصول إلى حلول لها، وتنفيذ برامج بالتنسيق مع الجهات المعنية وبمشاركة الأهالي بالحلي تكون نابعة من احتياجاتهم الفعلية.

- دراسة صومع وآخرون (٢٠١٦) بعنوان: "الوضع الحالي لجمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي بمحافظة كفر

أهم النتائج الإيجابية: أن المنظمات غير الحكومية ساهمت بقدر كبير من رأس المال الاجتماعي من خلال الشبكات الاجتماعية والشراكة مع العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، كما أنها ساهمت في التدريب على تنمية المهارات للمستفيدين، وإقامة البرامج والأنشطة التي تساهم في رفع مستوى الدخل، والقدرة على تمكين المجتمعات المحرومة من خلال دعم المهارات القيادية وتعلم طرق الادخار، أما النتائج السلبية فكانت في الافتقار إلى الحوار مع السكان المحليين، بجانب الافتقار إلى إضفاء الشرعية على مساهمة المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية، وبذلك أوصت الدراسة بعددٍ من التوصيات أهمها: يجب تقديم الدعم المادي للمنظمات غير الحكومية لمساعدتها للقيام بأدوارها، وإعادة صياغة سياسات هذه المنظمات وفقاً للسياق المحلي.

- دراسة عبد الحميد (٢٠١٦) بعنوان: "دور مراكز الأحياء في تنمية المجتمع المحلي". هدفت الدراسة إلى تحديد دور مراكز الأحياء، وأبرز البرامج والأنشطة التي تقدمها في تنمية المجتمع المحلي، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، واستخدمت منهج المسح الاجتماعي، كما تكون مجتمع الدراسة من العاملين والمستفيدين من مركز حي الروضة الاجتماعي بمدينة الدمام، وتمّ حصر العاملين بالحصر الشامل البالغ عددهم (٢٠) عاملاً، فيما تمّ استخدام العينة العشوائية مع المستفيدين البالغ عددهم (١٠٠) مستفيداً،

والجمعيات، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، واستخدمت منهج المسح الاجتماعي، كما تكون مجتمع الدراسة من (٧) جمعيات ومنظمات مجتمع مدني، منها (٤) في مناطق حضرية، و(٣) في مناطق ريفية، وتمّ اختيار العينة بشكل عمدي، واعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان في جمع البيانات، وتوصلت إلى عدد من النتائج أبرزها: وجود فجوة بين بعض الجمعيات والمجتمع المدني، وهناك جمعيات ومنظمات أنشئت أساساً لأغراض محددة تلبيةً لبرامج تنموية محددة ثم توقفت تلك الجمعيات، ووجود تجارب تنموية سابقة لم تنجح بسبب عدم إخضاعها للتقييم والدراسة قبل البدء في تلك الأنشطة، وعدم الفهم لطبيعة وتقاليد تلك المجتمعات المحلية مما عرّض تلك البرامج والأنشطة للفشل، لذا أوصت الدراسة بضرورة تطوير الأداء الإداري لتلك الجمعيات من خلال التركيز على برامج التأهيل والتدريب للكوادر العاملة فيها، والتركيز على أولويات الاحتياجات بالنسبة للجمعيات التنموية، وضرورة تقييم البرامج والأنشطة التي تقوم بها تلك الجمعيات، وذلك لمعرفة أسباب النجاح لتدعيمها وأسباب الفشل لتلافيها، والاهتمام بطبيعة المجتمعات المحلية وعاداتها وتقاليدها مع ضرورة تفقد احتياجاتها، وإيجاد الحلول بما يتلاءم مع طبيعة تلك المجتمعات.

#### - دراسة (Bamiwuye and Adis (2015)

بعنوان: "أدوار المنظمات المجتمعية في التنمية الريفية: دراسة مطبقة على ولاية أوسون، نيجيريا". هدفت إلى

الشيخ في ضوء الأحداث المجتمعية المعاصرة". هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي في محافظة كفر الشيخ، وتحديد مستوى أدائها لأدوارها ومستوى الرضا عن هذا الأداء، وأهم العوامل اللازمة لتفعيل أدوارها، وتعد الدراسة من الدراسات الوصفية، واستخدمت منهج المسح الاجتماعي، كما تكون مجتمع الدراسة من جمعيات تنمية المجتمع المحلي في مركز كفر الشيخ البالغ عددها (١٠٨) جمعيات، واستخدمت الدراسة أسلوب الحصر الشامل لجميع هذه الجمعيات، واعتمدت على أداة الاستبيان في جمع البيانات، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج ومنها: انخفاض مستوى أداء ورضا الجمعيات لأدوارها، وضرورة إعادة النظر بسياسات العمل لجمعيات تنمية المجتمع المحلي وما تقدمه من خدمات للمجتمع، وأيضاً العمل على تدعيم الجهات الحكومية المختصة لجمعيات تنمية المجتمع المحلي مادياً ومهنياً، وتقييم أوضاع جمعيات تنمية المجتمع المحلي بصفة دورية؛ بهدف الاستفادة من نتائج التقييم بتطوير أدائها.

#### - دراسة جمان (٢٠١٥) بعنوان: "دور منظمات

المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية: دراسة مسحية ميدانية على عينة من منظمات المجتمع المدني (التنموية) بمحافظة حضرموت". هدفت الدراسة إلى التعرف على الوضع الحالي للمنظمات والجمعيات الأهلية، ونقاط القوة والضعف لديها لإبراز دورها في المجتمع، والتعرف على التدخلات اللازمة لإنعاش دور تلك المنظمات

الاجتماعية بالمنطقة الشرقية البالغ عددها (١٣) لجنة، واشتملت العينة على (٢٠٠) مفردة من مديري وأعضاء هذه اللجان، واستخدمت الدراسة أداة الاستبيان في جمع البيانات، وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها: وجود معوقات تواجه لجان التنمية الاجتماعية داخل المملكة وأبرزها: عدم فعالية الأنشطة التي تقوم بها اللجان، وضعف الموارد المالية المخصصة لها، وضعف مشاركة سكان الحي في هذه اللجان والروتين، وتعدد الإجراءات الإدارية ومحدودية صلاحيتها، وعدم وجود جهات إعلامية تُعنى بإبراز دورها. فيما أوصت الدراسة بحاجة لجان التنمية الاجتماعية إلى الكوادر البشرية المؤهلة لتنفيذ البرامج وتلمس احتياجاتها، وكذلك ضرورة التعاون المشترك بين لجان التنمية الاجتماعية والجهات الحكومية كإمانة المنطقة الشرقية ووزارة الشؤون البلدية والقروية لتحقيق أهداف هذه اللجان والتنمية المنشودة في مختلف الأحياء.

- **دراسة الثنيان (٢٠١٣)** بعنوان: "إسهامات لجان التنمية الاجتماعية الأهلية في تنمية المجتمعات المحلية: دراسة مطبقة على منطقة القصيم من منظور الخدمة الاجتماعية". هدفت الدراسة إلى محاولة تحديد ووصف إسهامات لجان التنمية الاجتماعية الأهلية الموجودة بمنطقة القصيم في تنمية المجتمع المحلي من خلال تحديد الخدمات والبرامج التي تؤديها اللجان، ووصف وتحديد صور وحجم مشاركة الأهالي فيما تؤديه هذه اللجان، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية،

التعرف على الأدوار المتوقعة والأدوار التي يتم تنفيذها بالفعل لمنظمات المجتمع الريفي لولاية أوسون في نيجيريا، وتعد الدراسة من الدراسات الوصفية، واستخدمت منهج المسح الاجتماعي، كما تكوّن مجتمع الدراسة من (٥٦) منظمة تم اختيارها عشوائياً، واعتمدت على أداة الاستبيان في جمع البيانات، كما أظهرت النتائج أن أداء ما نسبته ٨٠٪ من المنظمات لأدوارها منخفض إلى متوسط، وأن هناك فرقاً دالاً إحصائياً بين أداء الدور الفعلي والدور المتوقع من هذه الجمعيات لصالح الأخير، كما أظهرت النتائج أن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون قيام هذه المنظمات بأداء أدوارها المتوقعة، وقد أوصت الدراسة بضرورة منح منظمات المجتمع المحلي الاعتراف المطلوب من قبل الحكومة كشركاء في تنمية المجتمعات الريفية، كما أوصت بضرورة اهتمام المنظمات الأهلية للمشاركة في تنمية المجتمعات المحلية، وذلك من خلال تقديم البرامج والأنشطة التي تساهم في التنمية.

- **دراسة عثمان (٢٠١٤)** بعنوان: "المعوقات التي تواجه لجان التنمية الاجتماعية الأهلية والتصور المقترح لمواجهتها"، هدفت إلى التعرف على المعوقات التي تواجه لجان التنمية الاجتماعية الأهلية في المنطقة الشرقية، ووضع تصور مقترح يمكن من خلاله تفعيل دور هذه اللجان في تحقيق أهدافها والغرض من إنشائها، وتعد الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، واستخدمت منهج المسح الاجتماعي، كما تكوّن مجتمع الدراسة من مديري وأعضاء لجان التنمية

## التعقيب على الدراسات السابقة

أ- أوجه الاتفاق والاستفادة من الدراسات السابقة:

١- اتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة بتركيزها على الاهتمام بتنمية المجتمعات المحلية وما يتعلق بها من مراكز ولجان اجتماعية ومنظمات حكومية وغير حكومية.

٢- اتفقت أغلب الدراسات السابقة على أن المراكز واللجان الاجتماعية تواجه عددًا من المعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافها، حيث ذكرت دراسة (Islam، ٢٠١٧، عبد الحميد، ٢٠١٦، عثمان، ٢٠١٤، الثنيان، ٢٠١٣) أن أكثر تلك المعوقات هي قلة الموارد المادية، ونقص التمويل المالي من الحكومات، كما أوضحت دراسة (العنزي والقحطاني، ٢٠٢٠، جمعان، ٢٠١٥، عثمان، ٢٠١٤) أن تعقد الإجراءات الإدارية ونقص الكوادر البشرية جاءت من أهم تلك المعوقات، فيما أكدت دراسة (العنزي والقحطاني، ٢٠٢٠، الهرميل، ٢٠١٨، صومع وآخرون، ٢٠١٦) أن المعوقات التي تتعلق بالسياسات المتبعة في تلك المراكز واللجان الاجتماعية هي الأبرز. هذا وقد اتفقت أغلب الدراسات السابقة في توصياتها بضرورة إعادة النظر في سياسات العمل فيما يتم تقديمه للمجتمع في إطار التنمية من قبل المراكز واللجان الاجتماعية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية كجهات منفذة لسياسات تنمية المجتمعات المحلية، وهو ما ساهم في تحديد مشكلة الدراسة الحالية، وطرح العديد من

واستخدمت منهج المسح الاجتماعي، وقد تكون مجتمع الدراسة من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة في لجان التنمية الاجتماعية الأهلية بمنطقة القصيم، وشملت جميع رؤساء مجالس إدارات اللجان وعينة عشوائية من أعضاء مجلس كل لجنة بواقع أربعة أعضاء من كل لجنة، وبلغ عدد المبحوثين ١٤٠ عاملاً من العاملين بتلك اللجان التي يبلغ عددها ٢٨ لجنة، كما اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان في جمع البيانات، وتوصلت إلى عددٍ من النتائج ومنها: أن أهم الخدمات التي تقدمها لجان التنمية الاجتماعية هي خدمات اجتماعية وتعليمية وثقافية وصحية واقتصادية، كما أن أهم التغيرات المادية التي تتم إنجازها من خلال اللجان هي الإسهام في بناء بعض المرافق وتوفير الأجهزة بها، وإيجاد فرص عمل وتشجيع الأسر المنتجة، فيما كانت التغيرات المعنوية تشمل تدعيم وتقوية العلاقات بين الأهالي، ونشر الوعي الصحي وغيرها، كما أظهرت النتائج بأن أهم المعوقات التي تواجه اللجان هي: قلة الموارد المادية، وقلة إقبال المتطوعين، وندرة الحوافز، ونقص الموارد البشرية، وأوصت الدراسة بعددٍ من التوصيات منها: الاستفادة من الدراسات العلمية التي تهتم بتطوير وتنمية المجتمعات والعمل الاجتماعي، وذلك بالتعاون مع الجهات العلمية ذات العلاقة وإجراء دراسات علمية تختص بمناقشة برامج وأنشطة اللجان الأهلية والجانب الإيجابي والسليبي فيها.

تضمنت تشريعات وقوانين لم يتم تناولها من قبل بعين فاحصة وتحليل دقيق.

وفي السياق ذاته، مرّت تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام ١٣٨٠ هـ إلى عام ١٤٤٣ هـ بمراحل عدة فيما يتعلق بسياساتها، وما قدمته للمجتمعات المحلية، إذ يمكن تقسيم هذه المراحل إلى فترات تاريخية ذات دلالة في التحليل، كما يلي:

**المرحلة الأولى:** الفترة من عام ١٣٨٠ هـ إلى عام ١٤٢٧ هـ.

**المرحلة الثانية:** الفترة من عام ١٤٢٨ هـ إلى عام ١٤٣٦ هـ.

**المرحلة الثالثة:** الفترة من عام ١٤٣٧ هـ إلى عام ١٤٤٣ هـ.

وتمّ تقسيم فترة التحليل على ثلاث مراحل بناءً على أبرز الأحداث التي مرّت بها تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية، إذ تمثل المرحلة الأولى بداية تنمية المجتمع المحلي، وذلك بإنشاء أول مركز للتنمية الاجتماعية بالدرعية على مستوى المملكة، فيما تمثل المرحلة الثانية صدور أول لائحة تنظيمية وقواعد تنفيذية لتنظيم عمل مراكز التنمية الاجتماعية، وتمثل المرحلة الثالثة النقلة النوعية في تنمية المجتمعات المحلية بالإعلان عن رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م (الشاطري، ٢٠٢٤).

### ثانياً: الإطار النظري للدراسة.

(١) تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية.

أ- الفترة الأولى: الفترة من عام ١٣٨٠ هـ إلى عام ١٤٢٧ هـ

الأسئلة حول سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية.

٣- استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة الحالية، وبناء الإطار النظري للدراسة، وكذلك استخدامها لنوع الدراسة والمنهج الذي اتبعته.

### ب- أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة:

١- ركزت الدراسات السابقة على تنمية المجتمعات المحلية دون تحليل لسياساتها، أما الدراسة الحالية فهي تُركز على تحليل سياسة تنمية المجتمعات المحلية.

٢- اختلفت الدراسات السابقة في الحدود المكانية لمجتمع الدراسة ومنها: مصر واليمن ونيجيريا وبنجلاديش، فيما طُبقت الدراسات المحلية في بعض مدن ومناطق المملكة ومنها: الرياض والدمام والقصيم والمنطقة الشرقية، فيما تُطبّق الدراسة الحالية على مستوى المملكة العربية السعودية.

٣- الاختلاف في الفترة الزمنية التي طُبقت فيها الدراسات السابقة عن الفترة الزمنية للدراسة الحالية.

وبناءً على ذلك، كان من الواضح من خلال عرض الدراسات السابقة أنه لا توجد أي دراسة في حدود علم الباحثة تناولت موضوع الدراسة الحالية "تحليل سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام ١٣٨٠ هـ إلى عام ١٤٤٣ هـ"، وهو ما تقوم الدراسة الحالية بتناوله، خاصةً أن سياسة تنمية المجتمعات المحلية

في مجالات التطور المختلفة شجعت الحكومة على العمل على تعميم تلك المراكز، وقد قرر مجلس الوزراء في أوائل عام ١٣٨١هـ إنشاء خمسة مراكز أخرى للتنمية تُفتح في مناطق: الأحساء، وبريدة، وجيزان، ووداي فاطمة، المدينة المنورة. وعلى هذا الأساس تم اختيار أربعين موظفاً والبدء في تدريبهم بمركز التنمية بالدرعية في شهر شعبان لعام ١٣٨١هـ الموافق فبراير من عام ١٩٦١م في دورة استمرت لمدة سبعة أشهر، تلقى خلالها الموظفون تدريباً نظرياً وعملياً في ميادين تنمية المجتمع، وتم في هذه الفترة اختيار القرى التي تشملها خدمات مراكز التنمية في المناطق المشار إليها، حيث رُوعي في اختيار هذه القرى الاحتياج إلى الخدمات والتقارب فيما بينهما واستعداد الأهالي للمساهمة في تطويرها.

وقد شجع إقبال الأهالي على التعاون في هذه المراكز الخمسة وكذلك مركز الدرعية والطلبات المتكررة من أهالي المناطق الأخرى لإنشاء مراكز مماثلة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على تبني فكرة مراكز التنمية وتدعيمها والتوسع فيها، فقررت الوزارة بالاشتراك مع وزارات المعارف والصحة والزراعة على إنشاء عشرة مراكز أخرى، خمسة منها تنشأ في الأحياء المكتظة في السكان في مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض والقطيف وعنيزة، وخمسة أخرى في مناطق ريفية في حائل والقريات، وأبها، والطائف، والأفلاج.

وذكر السدحان والجاسر (٢٠٠٤) أنه وحتى نهاية العام ١٤٠٠هـ الموافق ١٩٨٠م تم افتتاح ستة مراكز أخرى للتنمية والخدمة الاجتماعية، وفي نهاية العام ١٤١٠هـ الموافق

وفقاً لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية (١٩٦٤) فإنه في منتصف عام ١٣٨٠هـ قررت الحكومة السعودية البدء ببناء مركز نموذجي للتنمية في قرية الدرعية تشمل خدماته قرى الدرعية والعلب والعودة وعرة، كما قررت لجنة التنمية الاقتصادية - في ذلك الوقت - قيام وزارات المعارف والصحة والزراعة بالمساهمة في هذا العمل عن طريق توفير الفنيين اللازمين له، وكذلك المعدات والأدوات الضرورية للمشروع، كما أوفدت هيئة الأمم المتحدة خبيراً في التنمية لیساعد الموظفين الفنيين في وضع أسس العمل بالمشروع، وبدأ العمل في هذه المنطقة في ربيع الثاني من عام ١٣٨٠هـ الموافق أكتوبر من عام ١٩٦٠م، وابتدأ الموظفون الفنيون بمساعدة خبير الأمم المتحدة في تكوين مجلس للقرية ضم رؤساء العائلات، حيث شرح لهم الغرض من المشروع وهو تعاون الأهالي مع الموظفين الفنيين في تعريف احتياجات المنطقة وفي العمل على مقابلة هذه الاحتياجات عن طريق رسم وتنفيذ مشروعات إصلاحية في مجالات التنمية المختلفة، واستجاب أهالي المنطقة عن طريق هذا المجلس في تنفيذ العديد من المشروعات الاجتماعية؛ فكوّنوا جمعية تعاونية ونادياً رياضياً، كما افتتحت فصول تمارية ومسائية تساعد على تطوير المنزل الريفي من جميع نواحيه، كما اهتموا اهتماماً خاصاً بالناحية الثقافية، والصحية، والزراعية وغيرها.

وعليه فإنّ الاستجابة القوية التي ظهرت من الأهالي في منطقة الدرعية نحو الإصلاح التي أثمرت عن تحسن تدريجي

## ب- الفترة الثانية: الفترة من عام ١٤٢٨هـ إلى عام ١٤٣٦هـ.

تمثل هذه الفترة نقطة تحول مهمة في تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية بصدور أول لائحة تنظيمية وقواعد تنفيذية لتنظيم عمل مراكز التنمية الاجتماعية وذلك بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦١) وتاريخ ١١/٥/١٤٢٨هـ الموافق ٢٨/٥/٢٠٠٧م، ووفقاً لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء (٢٠٢٢) فقد اشتملت اللائحة على عشرين مادة تنظيمية. كما دشت الوزارة حملة تعريفية شاملة تتناول اللائحة التنظيمية الجديدة، وكذلك القواعد التنفيذية لها حيث هدفت بالدرجة الأولى إلى تعريف المسؤولين في مكاتب الشؤون الاجتماعية بهذه اللائحة، وكذلك مكاتب الإشراف بالإضافة إلى مراكز التنمية الاجتماعية ولجان التنمية الاجتماعية الأهلية إلى جانب الجهات المشرفة على هذه اللجان والجهات الأخرى ذات العلاقة. والجدير بالذكر أن وزارة الشؤون الاجتماعية استمرت بالتوسع في افتتاح العديد من المراكز الاجتماعية خلال هذه الفترة. ومن جهة أخرى، فقد تحللت هذه الفترة اعتماد خطط التنمية الثامنة والتاسعة للمملكة العربية السعودية، حيث تم اعتماد الخطة الثامنة للتنمية للأعوام ١٤٢٦هـ-١٤٣٠هـ الموافق ٢٠٠٥م-٢٠٠٩م. واعتماد الخطة التاسعة للتنمية في هذه الفترة للأعوام ١٤٣١هـ-١٤٣٥هـ الموافق ٢٠١٠م-٢٠١٤م. ونذكر بعض هذه الإنجازات وفقاً لمؤسسة الملك عبد الله الإنسانية (٢٠٢٢)، ومنها ما يلي:

١٩٩٠م تم افتتاح مركز خدمة اجتماعية واحد. وبعد عام ١٤٢٠هـ الموافق ٢٠٠٠م تم افتتاح ثلاثة مراكز للتنمية الاجتماعية، فصار عدد المراكز في ذلك الوقت خمسة وعشرين مركزاً يعمل معها خمس وعشرون لجنة تنمية اجتماعية رئيسية، إذ إنه في خلال هذه المدة الزمنية الطويلة تم تكوين عدد من لجان التنمية الاجتماعية المحلية في المناطق التي تفتقر إلى مراكز تنمية اجتماعية لتشجيع أفراد المجتمع المحلي، وإرشادهم لتوفير حاجاتهم بأنفسهم، وبلغ عدد هذه اللجان أكثر من ثمانين لجنة تنمية اجتماعية محلية، كلٌ منها تتبع مركزاً للتنمية الاجتماعية، أو مركزاً للخدمة الاجتماعية البالغ عددها خمسة وعشرون مركزاً منتشرة في أرجاء المملكة. ويمكننا القول، إن هذه الفترة مثلت الانطلاقة الحقيقية لتنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية، وكان ذلك عن طريق إنشاء أول مركز للتنمية الاجتماعية على مستوى المملكة، متخذاً قرية الدرعية مقراً له، ثم توالى بعد ذلك إنشاء مراكز التنمية الاجتماعية في مختلف مناطق المملكة متخذين من مركز الدرعية نموذجاً يُحتذى به بعد أن حقق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

وفي السياق ذاته، تجدر الإشارة إلى أهمية التطورات الملحوظة في نواحٍ عدة ومنها: برامج وخدمات مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية المعتمدة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية التي أفضت إلى تطور وازدهار المملكة خلال هذه الفترة.

## ج- أبرز الإنجازات في تجربة تنمية المجتمعات المحلية

بالمملكة خلال هذه الفترة:

### أ. الإصلاحات.

١. إصدار مرسوم ملكي بنظام القضاء ونظام ديوان المظالم بصيغتهما الحالية ما أحدث تطويراً لجهاز القضاء تحولت بموجبهما فروع ديوان المظالم إلى محاكم إدارية، وتحويل هيئة التدقيق بالديوان إلى محكمة استئناف إدارية.

٢. إصدار أمر ملكي باقتصار الفتوى الدينية للعامة على هيئة كبار العلماء.

### ب التعليم والبحث العلمي.

١. برنامج الملك عبد الله للابتعاث الخارجي.

٢. البدء بتوطين تقنية النانو في السعودية.

### ج. التنمية.

١. وضع حجر الأساس لمدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية في حائل.

٢. وضع حجر الأساس لمركز الملك عبد الله المالي بمدينة الرياض.

### د- الصحة.

١. افتتاح مدينة الملك عبد الله الطبية بالمدينة المنورة.

٢. إنشاء بنك لحفظ الخلايا الجذعية بمستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض.

## هـ- الثقافة والشباب.

١- إنشاء نادي الفروسية الرياضي الجديد في ميدان الملك عبد العزيز للفروسية بالجنادرية.

٢- استئناف الحدث التاريخي بإقامة فعاليات سوق عكاظ الثقافية السنوية بعد حوالي ١٣٠٠ سنة من اندثاره وغيابه عن التأثير الثقافي، وتستقطب الفعاليات أدباء ومفكرين من مختلف أنحاء العالم.

ويتضح مما سبق ذكره، أن هذه الفترة تميزت ببداية تنظيم عمل مراكز التنمية الاجتماعية من خلال صدور اللائحة التنظيمية والقواعد التنفيذية لها، ثم البدء في تطبيقها، وعدم ترك عمل هذه المراكز باجتهادات شخصية كما في السابق، كما أن هذه الفترة شملت العديد من القرارات التي صبّت في مصلحة البلاد من جميع النواحي سواءً الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية وغيرها، مما ساهمت في الارتقاء بمجال تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية.

## ح- الفترة الثالثة: الفترة من عام ١٤٣٧هـ إلى عام

١٤٤٣ هـ.

شهدت هذه الفترة نقلة نوعية في تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية وذلك بالإعلان عن انطلاقة رؤية المملكة ٢٠٣٠م والتي جاءت بدعم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله-، وهي رؤية سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان - حفظه الله- لمستقبل هذا الوطن العظيم، والتي تسعى لاستثمار مكامن

كما تخللت هذه الفترة، اعتماد خطة التنمية العاشرة للأعوام ١٤٣٧هـ-١٤٤١هـ الموافق ٢٠١٥م-٢٠١٩م. أبرز الإنجازات في تجربة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة خلال هذه الفترة، نستعرض منها ما يلي:

#### على صعيد المحور الأول: مجتمع حيوي.

١. نظمت المملكة أكثر من ٣٨٠٠ فعالية ترفيهية بحضور أكثر من ٨٠ مليون شخص من كافة أنحاء العالم.
٢. ارتفعت نسبة تملك المواطنين للمساكن من ٤٧٪ إلى ٦٠٪ بين عامي ٢٠١٦م و٢٠٢٠م.

#### على صعيد المحور الثاني: اقتصاد مزدهر.

- ١- ارتفعت نسبة مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل من ١٩,٤٪ إلى ٣٥,٦٪ بين عامي ٢٠١٦م و٢٠٢١م.
- ٢- ارتفع إجمالي الأصول العالمية لصندوق الاستثمارات العامة من ٥٪ إلى ٣١٪ بين عامي ٢٠١٦م و٢٠٢٠م، في حين تضاعف حجم الأصول التي يديرها الصندوق ثلاثة أضعاف تقريباً إلى ما يقرب من ١,٥ تريليون ريال سعودي بما يقارب ٤٠٠ مليار دولار خلال الفترة ذاتها.

#### على صعيد المحور الثالث: وطن طموح.

١. شهد عدد المتطوعين في المملكة زيادة بنحو ١٤ ضعفاً، إذ ارتفع من ٣٤ ألف متطوع إلى أكثر من ٤٨٤ ألف متطوع بين عامي ٢٠١٦م و٢٠٢١م.
٢. نجحت بوابة "ناجز" في رقمنة أكثر من ١٦٠ خدمة عدلية وقضائية، استفاد منها أكثر من ٣٨ مليون شخص.

قوة المملكة التي حباها الله بها من موقع استراتيجي متميز، وقوة استثمارية رائدة، وعمق عربي وإسلامي، إذ تولي القيادة لذلك كل الاهتمام، وتسخر كل الإمكانيات لتحقيق الطموحات (المنصة الوطنية الموحدة، ٢٠٢٢). فيما أشارت رؤية السعودية ٢٠٣٠ بأن هذه الرؤية الطموحة وضعت حجر الأساس بتحديد ثلاثة محاور رئيسة تتفرع إلى ٩٦ هدفاً استراتيجياً يتم تحقيقها عن طريق برامج تحقيق الرؤية. ونستعرض بعضاً منها كما يلي:

#### - محاور رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م:

المحور الأول: مجتمع حيوي.

المحور الثاني: اقتصاد مزدهر.

المحور الثالث: وطن طموح.

#### - برامج تحقيق الرؤية.

تنوعت برامج تحقيق رؤية ٢٠٣٠، نذكر منها ما يلي:

١- برنامج تطوير القطاع المالي.

٢- برنامج الاستدامة المالية.

٣- برنامج التحول الوطني.

#### - مشاريع الرؤية.

تعددت مشاريع رؤية ٢٠٣٠ في شتى المجالات، نذكر منها ما يلي:

١- مشروع نيوم.

٢- مشروع البحر الأحمر.

٣- مشروع روشن.

٥. نموذج لتحليل السياسة والنموذج قد يكون نموذج مقنن تم استخدامه مسبقاً في تحليل السياسات، أو قد يكون مبتكراً تم بناؤه خصيصاً لتحليل سياسة بعينها ليكون أكثر ملائمة ويتوافق مع طبيعة السياسة.

٦. أدوات مناسبة لتحليل مضمون السياسة الخاضعة للتحليل (ص ١٥٤).

ثانياً: الخدمة الاجتماعية وتحليل السياسات.

١. تحليل السياسة الحالية Analysis of Policy: ويشمل ذلك تحديد الوظائف الظاهرة والكامنة، وعواقب السياسة، فضلاً عن القيم التي تقوم عليها تدابير السياسة.

٢. تحليل من أجل وضع سياسة جديدة Analysis for Policy: ويقصد به: دراسة السياسة لفهم أهدافها واستراتيجياتها، وأثرها المحتمل، بالإضافة إلى اقتراح الحلول الممكنة وكتابتها لأغراض محددة (الأبشهي، ٢٠٢١، ص ١٣-١٤).

ويتضح مما تم عرضه في هذه الفترة، أن المملكة العربية السعودية قفزت وبشكل ملحوظ في مجال تنمية المجتمعات المحلية بالإعلان عن رؤية ٢٠٣٠م، ثم العمل عليها عن طريق تحقيق أهداف هذه الرؤية؛ وذلك من خلال تنفيذ الكثير من البرامج والمشروعات بمستوى عالٍ من الإتقان وبمجهودات واضحة للعيان، إضافةً إلى ما ستسعى على تنفيذه مستقبلاً من مبادرات ومشاريع متعددة، حيث أثبتت هذه الفترة بأنها من أهم المراحل في تاريخ تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية؛ لما حققتة من نتائج متقدمة على أصعدة متعددة خلال السنوات الأخيرة.

٢. الموجهات النظرية لتحليل السياسة في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية.

أولاً: عناصر تحليل السياسات. وفقاً لخليفة وآخرون (٢٠١٠) يتطلب لإجراء عملية تحليل لأي سياسة توافر العناصر التالية:  
١. سياسة مكتوبة.

٢. مجموعة القوانين والتشريعات المرتبطة بالسياسة محل التحليل.

٣. فترة زمنية محددة خاضعة للتحليل والدراسة، وقد تقسم الفترة الزمنية إلى مراحل زمنية يتم تحليل السياسة من خلالها.

٤. القائم بتحليل السياسة والذي يستخدم مهاراته ومعارفه العلمية والبحثية في إجراء تحليل السياسة.

## ثالثاً: نماذج تحليل السياسات.

أولاً: العرض النظري للنماذج: تعددت نماذج تحليل السياسات وفقاً لمؤسسيها كما يلي:  
جدول (١) نماذج تحليل السياسات وفقاً لمؤسسيها

<p><b>٢- نموذج دونالد شامبير (١٩٨٦م)</b> تضمن هذا النموذج مجموعة من العناصر الأساسية التي يمكن استخدامها، وهي كالتالي:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>١- الأهداف والأغراض.</li> <li>٢- القوانين وشروط استخدام الخدمات.</li> <li>٣- أشكال المنافع أو الخدمات المقدمة.</li> <li>٤- البناء التنظيمي والإداري المقدمة للخدمات.</li> <li>٥- طرق أساليب ومصادر التمويل.</li> <li>٦- التفاعلات بين العناصر السابقة والتأثيرات المتبادلة. (خليفة وآخرون، ٢٠١٠، ص ١٥٧)</li> </ol>	<p><b>١- نموذج ديفيد جل (١٩٧٣م)</b> اشتمل هذا النموذج على عدد من الأبعاد، وجاءت على النحو التالي:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>١- مجالات اهتمام السياسة والأسس النظرية المرتبطة بها.</li> <li>٢- تأثير السياسة الاجتماعية على نوعية الحياة.</li> <li>٣- الجوانب التطبيقية للسياسة ونتائج تنفيذها وأثرها في المجتمع.</li> <li>٤- التفاعلات المتوقعة بين السياسة وبين القوي المؤثرة على وضع وتنفيذ السياسة.</li> <li>٥- وضع سياسة اجتماعية بديلة. (خليفة وآخرون، ٢٠١٠، ص ١٥٥)</li> </ol>
<p><b>٤- نموذج ما كلينز ديتريش (١٩٩٤م)</b> احتوى هذا النموذج على عدد من العناصر، وهي:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>١- الاتجاه</li> <li>٢- الحاجة</li> <li>٣- التقدير</li> <li>٤- المنطق</li> <li>٥- رد الفعل</li> <li>٦- الدعم</li> <li>٧- التجديد</li> <li>٨- العدالة الاجتماعية. (حمزة، ٢٠١٥)</li> </ol>	<p><b>٣- نموذج نيل جيلبرت وهاري سيكت (١٩٧٤م)</b> اشتمل هذا النموذج على عدد من العناصر، هي:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>١- ما أسس المخصصات الاجتماعية؟ أو ما أسس تخصيص المنافع والخدمات؟</li> <li>٢- ما أنواع التدابير والإجراءات التي يجب تخصيصها؟ أو ما أنواع المنافع والخدمات؟</li> <li>٣- ما استراتيجيات تسليم هذه المنافع؟</li> <li>٤- ما طرق تمويل هذه المنافع؟ (Specht&amp;Gilbert, 1974, p40)</li> </ol>
<p><b>٦- نموذج هوكي نيسيتد (٢٠٠٢م)</b> اشتمل هذا النموذج على عدد من العناصر، هي:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>١- التعرف على المشكلة.</li> <li>٢- فحص واختبار السياسة الاجتماعية.</li> <li>٣- تحليل السياسة الاجتماعية.</li> <li>٤- جوانب القوة والضعف في السياسة.</li> <li>٥- ما تكلفة وعائد السياسة؟</li> <li>٦- ما قضية السياسة أو القضايا التي تحتاج أن نهتم بها؟</li> <li>٧- توصيات السياسة الاجتماعية. (السروجي، ٢٠٠٤، ص ١٣٠)</li> </ol>	<p><b>٥- نموذج ديمتريس لاتريديس (١٩٩٤م)</b> تضمن هذا النموذج مجموعة من العناصر، وهي كما يلي:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>١- البيئة الاجتماعية والسياسة</li> <li>٢- أسباب المشكلة.</li> <li>٣- مداخل التدخل</li> <li>٤- وضع التوصيات.</li> <li>٥- البرامج المنفذة</li> <li>٦- خصائص التنفيذ.</li> <li>٧- تقييم العائد. (خليفة وآخرون، ٢٠١٠، ص ١٥٨)</li> </ol>

ب- أغلب نماذج تحليل السياسات مصممة لتحليل سياسة في مجالات الرعاية الاجتماعية على حد علم الباحثة، وهو ما لا يتناسب مع هذه الدراسة التي تهتم بتحليل السياسة في مجال تنمية المجتمعات المحلية.

ومن أجل المبررات أعلاه، فقد قامت الباحثة في هذه الدراسة بتصميم نموذج مقترح لتحليل سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية.

ثانياً: النموذج المقترح لتحليل سياسة تنمية المجتمعات المحلية. (الشاطري، ٢٠٢٤)

اعتمدت الباحثة على أهداف هذه الدراسة في تصميم النموذج المقترح، كما يلي:

#### جدول (٢) النموذج المقترح لتحليل سياسة تنمية المجتمعات المحلية

<p>٢-أهداف السياسة.</p> <p>أ-أهداف سياسة تنمية المجتمعات المحلية.</p> <p>ب- أغراض سياسة تنمية المجتمعات المحلية.</p> <p>ج- مجالات اهتمام سياسة تنمية المجتمعات المحلية.</p>	<p>١- القضايا المجتمعية.</p> <p>أ-القضايا المجتمعية المرتبطة بسياسة تنمية المجتمعات المحلية.</p> <p>ب-طبيعة هذه القضايا ونطاق تأثيرها وخطورتها.</p>
<p>٤-تقييم السياسة.</p> <p>أ-جوانب القوة في سياسة تنمية المجتمعات المحلية.</p> <p>ب-جوانب الضعف في سياسة تنمية المجتمعات المحلية.</p>	<p>٣-الجوانب التطبيقية للسياسة.</p> <p>أ-الجهات المنفذة لسياسة تنمية المجتمعات المحلية.</p> <p>ب-برامج سياسة تنمية المجتمعات المحلية.</p> <p>ج-خدمات سياسة تنمية المجتمعات المحلية.</p> <p>د-إجراءات تقديم هذه الخدمات.</p> <p>هـ-آلية الدعم والتمويل لسياسة تنمية المجتمعات المحلية.</p>
<p>٥- تطوير السياسة.</p> <p>أ-التشريعات. ب . القوانين</p> <p>ج- وسائل تنفيذ سياسة تنمية المجتمعات المحلية. د- أدوار الجهات المنفذة لسياسة تنمية المجتمعات المحلية.</p> <p>هـ. وضع سياسة بديلة لسياسة تنمية المجتمعات المحلية.</p>	

## ● الإجراءات المنهجية للدراسة:

### أولاً: نوع الدراسة.

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، ويطلق عليها دراسة وصفية؛ لأنها تستهدف تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف يغلب عليه صفة التحديد وهو "تحليل سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية خلال فترة التحليل من عام ١٣٨٠ هـ إلى عام ١٤٤٣ هـ".

### ثانياً: منهج الدراسة.

اعتمدت الدراسة الحالية على أكثر من منهج بحثي طبقاً لطبيعة الدراسة، وتمثل المناهج البحثية المستخدمة في الآتي:

#### - منهج دراسة الحالة:

الحالة هنا: "جميع تشريعات سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية الصادرة خلال الفترة من عام ١٣٨٠ هـ إلى عام ١٤٤٣ هـ"

#### - منهج المسح الاجتماعي:

اعتمدت الدراسة الحالية على منهج المسح الاجتماعي بالعينة لكل من:

١- المسؤولين عن وضع سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية في:

- وكالة تنمية المجتمع بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

- وكالة التخطيط الحضري بوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان.

٢. المسؤولين عن تنفيذ سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية لكل من:

- الإدارات ومديري مراكز التنمية الاجتماعية.

- مديري وأعضاء لجان التنمية الاجتماعية.

- المديرين التنفيذيين لجمعيات تنمية المجتمعات المحلية.

وتعد هذه الدراسة من البحوث المختلطة، إذ جمعت الباحثة بين الطرق الكمية والكيفية في جمع البيانات.

### ثالثاً: حدود الدراسة.

- الحدود الموضوعية: تركز الدراسة الحالية على تحليل سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية.

- الحدود المكانية: دولة المملكة العربية السعودية.

- الحدود البشرية: تتكون الحدود البشرية للدراسة من:

١. المسؤولين عن وضع سياسة تنمية المجتمعات المحلية

بالمملكة العربية السعودية، والبالغ عددهم (١٠) موزعين على النحو التالي:

- وكالة تنمية المجتمع بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والبالغ عددهم (٦) مسؤولين.

- وكالة التخطيط الحضري بوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، والبالغ عددهم (٤) مسؤولين.

٢. المسؤولين عن تنفيذ سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية، والبالغ عددهم (١٣٢) موزعين

على النحو التالي:

و (٤) أنظمة تتضمن (٤٤-٤٤-١٨-١٥) مواد، و (٤) لوائح تحتوي على (٩١-٦٢-٢٧-١٨) مواد، من عام ١٤٣٧هـ إلى عام ١٤٤٣هـ.

٢- العينة المتاحة للمسؤولين عن وضع سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة في كل من وكالة تنمية المجتمع بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ووكالة التخطيط الحضري بوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، والبالغ عددهم (١٠)، وتوضح الجداول الآتية خصائصهم:

#### جدول (٣) توزيع أفراد الدراسة من المسؤولين عن

##### وضع سياسة التنمية وفقاً لمتغير النوع

النوع	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	١٠	٪١٠٠
أنثى	-	-
الإجمالي	١٠	٪١٠٠

يوضح الجدول رقم (٣) توزيع أفراد الدراسة من المسؤولين عن وضع سياسة تنمية المجتمعات المحلية وفقاً لمتغير النوع، إذ إن الجميع من الذكور بنسبة (١٠٠٪).

#### جدول (٤) توزيع أفراد الدراسة من المسؤولين عن

##### وضع سياسة التنمية وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل	التكرارات	النسبة المئوية
بكالوريوس	١	٪١٠
ماجستير	٤	٪٤٠
دكتوراة	٤	٪٤٠
زمالة	١	٪١٠
الإجمالي	١٠	٪١٠٠

- الإدارات ومديري مراكز التنمية الاجتماعية، والبالغ عددهم (٤٣).

- مديري وأعضاء لجان التنمية الاجتماعية، والبالغ عددهم (٢).

- المديرين التنفيذيين لجمعيات تنمية المجتمعات المحلية، والبالغ عددهم (٨٧).

الحدود الزمنية: هي فترة جمع البيانات من الميدان من ١٤٤٤/٦/٢٩ إلى ١٤٤٥/٣/٨هـ.

#### رابعاً: مجتمع وعينة الدراسة.

يتمثل مجتمع الدراسة في:

١- حصر شامل لتشريعات سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية من عام ١٣٨٠هـ وحتى عام ١٤٤٣هـ، والبالغ عددها (٤٦) موزعون على المراحل الآتية:

- المرحلة الأولى: عدد تشريعاتها (١٠)، تحتوي على (٤) قرارات، ونظامين مكونة من (١٩-١٨) مواد، و (٤) لوائح تتضمن (١٤-١٣-٢٨) مواد، من عام ١٣٨٠هـ إلى عام ١٤٢٧هـ.

- المرحلة الثانية: عدد تشريعاتها (٩)، تحتوي على (٤) أنظمة تتضمن (٤٤-١١-٣٣) مواد، ولائحتين تحتوي على (٢٠-٥٥) مواد، و (٢) قواعد تنفيذية تتضمن (٢١-٩٦) مواد، من عام ١٤٢٨هـ إلى عام ١٤٣٦هـ.

- المرحلة الثالثة: عدد تشريعاتها (٢٧)، تحتوي على (١٦) قراراً، و (٢) خطط استراتيجية، و (١) برامج ومبادرات،

يتضح من الجدول رقم (٥) توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي، إذ إن هناك (٣) مسؤولين كل منهم يعمل كمستشار وكيل تنمية المجتمع بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بنسبة (٣٠٪)، فيما البقية تعددت مسمياتهم الوظيفية بين مدير عام التنسيق المجتمعي بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ومدير عام الإشراف الفني على الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ومدير عام الخدمات المجتمعية بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وكبير خبراء التخطيط مع الأمم المتحدة بوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، ومستشار في المرصد الحضري الوطني بوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، والوكيل المساعد للتصميم وتحسين المشهد الحضري بوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، والوكيل المساعد للتخطيط الحضري بوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، وبواقع مسؤول لكل مسمى ويمثل كل واحد منهم نسبة (١٠٪). فيما يعود هذا التنوع لتعدد تخصصاتهم العلمية.

جدول (٦) توزيع أفراد الدراسة من المسؤولين عن وضع

سياسة التنمية وفقاً لمتغير قطاع العمل

النسبة المئوية	التكرارات	قطاع العمل
١٠٠٪	١٠	حكومي
-	-	غير ربحي
١٠٠٪	١٠	الإجمالي

يوضح الجدول رقم (٤) توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي، إذ إن هناك (٤) من المسؤولين حاصلين على مؤهل الماجستير بنسبة (٤٠٪)، وكذلك (٤) آخرين حاصلين على الدكتوراة بذات النسبة. كما يوضح الجدول بأن هناك مسؤولاً واحداً حاصل على البكالوريوس ويقابله مسؤول آخر حاصل على الزمالة بنسبة (١٠٪) لكل واحد منهما.

جدول (٥) توزيع أفراد الدراسة من المسؤولين عن

وضع سياسة التنمية وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي

النسبة المئوية	التكرارات	المسمى الوظيفي
٣٠٪	٣	مستشار وكيل تنمية المجتمع بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
١٠٪	١	مدير عام التنسيق المجتمعي بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
١٠٪	١	مدير عام الإشراف الفني على الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
١٠٪	١	مدير عام الخدمات المجتمعية بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
١٠٪	١	كبير خبراء التخطيط مع الأمم المتحدة بوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان
١٠٪	١	مستشار في المرصد الحضري الوطني بوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان
١٠٪	١	الوكيل المساعد للتصميم وتحسين المشهد الحضري بوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان
١٠٪	١	الوكيل المساعد للتخطيط الحضري بوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان
١٠٠٪	١٠	الإجمالي

يوضح الجدول رقم (٨) توزيع أفراد الدراسة من المسؤولين عن تنفيذ السياسة بالمراكز واللجان والجمعيات وفقاً لمتغير النوع، إذ إن هناك (٩٤) من المسؤولين بنسبة (٧١,٢٪) من الذكور، و(٣٨) من المسؤولين بنسبة (٢٨,٨٪) من الإناث.

جدول (٩) توزيع أفراد الدراسة من المسؤولين عن تنفيذ سياسة التنمية وفقاً لمتغير التخصص

النسبة المئوية	التكرارات	التخصص
٢٥٪	٣٣	إدارة أعمال
١٢,٩٪	١٧	إدارة عامة
٦,٨٪	٩	حاسب
١٥,٢٪	٢٠	إدارة
١٤,٤٪	١٩	ثانوي
٤,٥٪	٦	دراسات إسلامية
٢,٣٪	٣	خدمة اجتماعية
٣,٨٪	٥	علم اجتماع
٢,٣٪	٣	خدمة اجتماعية
٣٪	٤	هندسة
٣٪	٤	تربية خاصة
٢,٣٪	٣	مالية
١,٥٪	٢	رياضيات
٠,٧٥٪	١	إنجليزي
٠,٧٥٪	١	تاريخ
٠,٧٥٪	١	اقتصاد
٠,٧٥٪	١	موارد بشرية
١٠٠٪	١٣٢	الإجمالي

يوضح الجدول رقم (٩) توزيع أفراد الدراسة من المسؤولين عن تنفيذ السياسة بالمراكز واللجان والجمعيات وفقاً لمتغير النوع، إذ إن النسبة الأكبر من نصيب تخصص إدارة

يوضح الجدول رقم (٦) توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير جهة العمل، إذ إن الجميع يعملون في القطاع الحكومي بنسبة (١٠٠٪).

جدول (٧) توزيع أفراد الدراسة من المسؤولين عن وضع سياسة التنمية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرارات	سنوات الخبرة
٣٠٪	٣	١-١٠ سنوات
٣٠٪	٣	١١-٢٠ سنة
٤٠٪	٤	٢١-٣٠ سنة
١٠٠٪	١٠	الإجمالي

يتضح من الجدول رقم (٧) توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، إذ إن (٤) من المسؤولين تجاوزت خبرتهم ٢٠ سنة بنسبة (٤٠٪)، فيما أن هناك (٣) مسؤولين تراوحت خبرتهم بين ١-١٠ سنوات بنسبة (٣٠٪)، و(٣) آخرين بين ١١-٢٠ سنة بذات التكرار والنسبة.

٣- العينة المتاحة للمسؤولين عن تنفيذ سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة لكل من الإدارات ومديري مراكز التنمية الاجتماعية، ومديري وأعضاء لجان التنمية الاجتماعية والمديرين التنفيذيين لجمعيات تنمية المجتمعات المحلية، والبالغ عددهم (١٣٢)، وتوضح الجداول الآتية خصائصهم: جدول (٨) توزيع أفراد الدراسة من المسؤولين عن تنفيذ سياسة التنمية وفقاً لمتغير النوع

النسبة المئوية	التكرارات	النوع
٧١,٢٪	٩٤	ذكر
٢٨,٨٪	٣٨	أنثى
١٠٠٪	١٣٢	الإجمالي

(١٩) وبنسبة (١٤,٤٪)، وأخيراً مؤهل دكتوراة بتكرار (١٠) وبنسبة (٧,٦٪).

جدول (١١) توزيع أفراد الدراسة من المسؤولين عن تنفيذ سياسة التنمية وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي

النسبة المئوية	التكرارات	المسمى الوظيفي
١٠,٦٪	١٤	مدير تنفيذي
٢١,٢٪	٢٨	إداري
٥,٣٪	٧	مستشار
٩,١٪	١٢	مدير إدارة
٢٥٪	٣٣	مساعد إداري
٣,٨٪	٥	رئيس مجلس إدارة
١٤,٤٪	١٩	مدير قسم
٣,٨٪	٥	مدير مكتب الرئيس
٦,٨٪	٩	سكرتير تنفيذي
١٠٠٪	١٣٢	الإجمالي

يتضح من الجدول رقم (١١) توزيع أفراد الدراسة من المسؤولين عن تنفيذ السياسة بالمراكز واللجان والجمعيات وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي، إذ إن النسبة الأكبر من أفراد الدراسة مساهم الوظيفي مساعد إداري بتكرار (٣٣) وبنسبة (٢٥٪)، ثم تلاه مسمى إداري بتكرار (٢٨) وبنسبة (٢١,٢٪)، ثم جاء مسمى مدير قسم بتكرار (١٩) وبنسبة (١٤,٤٪)، ثم جاء مسمى مدير تنفيذي بتكرار (١٤) وبنسبة (٩,١٪)، كما أن هناك (١٢) من المسؤولين مساهم الوظيفي مدير إدارة بنسبة (٩,١٪)، يليه مسمى

الأعمال بتكرار (٣٣) وبنسبة (٢٥٪)، ثم تلاه تخصص (الإدارة) بتكرار (٢٠) وبنسبة (١٥,٢٪)، كما أن هناك (١٩) مسؤولاً بتخصص ثانوي وبنسبة (١٤,٤٪)، ثم إدارة عامة بتكرار (١٧) وبنسبة (١٢,٩٪)، ثم حاسب بتكرار (٩) وبنسبة (٦,٨٪)، ثم دراسات إسلامية بتكرار (٦) وبنسبة (٤,٥٪)، ثم علم اجتماع بتكرار (٥) وبنسبة (٣,٨٪)، ثم يتساوى تخصص الهندسة والتربية الخاصة بتكرار (٤) وبنسبة (٣٪)، ثم جاء تخصص علم الاجتماع والخدمات الاجتماعية بنفس التكرار مع تخصصات الخدمة الاجتماعية والمالية (٣) وبنسبة (٢,٣٪)، ثم جاء الرياضيات بتكرار (٢) وبنسبة (١,٥٪)، وأخيراً تساوت تخصصات الإنجليزي، والتاريخ، والاقتصاد، والموارد البشرية بتكرار (١) وبنسبة (٠,٧٥٪).

جدول (١٠) توزيع أفراد الدراسة من المسؤولين عن تنفيذ سياسة التنمية وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرارات	المؤهل العلمي
١٤,٤٪	١٩	أقل من الجامعي
٦١,٣٪	٨١	جامعي
١٦,٧٪	٢٢	ماجستير
٧,٦٪	١٠	دكتوراة
١٠٠٪	١٣٢	الإجمالي

يوضح الجدول رقم (١٠) توزيع أفراد الدراسة من المسؤولين عن تنفيذ السياسة بالمراكز واللجان والجمعيات وفقاً لمتغير المؤهل العلمي، إذ إن هناك (٨١) من المسؤولين جامعي بنسبة (٦١,٣٪)، بينما (٢٢) منهم بماجستير بنسبة (١٦,٧٪)، ومنهم من هو أقل من الجامعي بتكرار

## جدول (١٣) توزيع أفراد الدراسة من المسؤولين عن

## تنفيذ سياسة التنمية وفقاً لمتغير جهة العمل

النسبة المئوية	التكرارات	جهة العمل
٣٢,٦%	٤٣	مركز
١,٥%	٢	لجنة
٦٥,٩%	٨٧	جمعية
١٠٠%	١٣٢	الإجمالي

يتضح من الجدول رقم (١٣) توزيع أفراد الدراسة من المسؤولين عن تنفيذ السياسة بالمراكز واللجان والجمعيات وفقاً لمتغير جهة العمل، حيث نلاحظ أن هناك (٨٧) مسؤولاً جهة عملهم جمعية بنسبة (٦٥,٩%)، بالمقابل هناك (٤٣) مسؤولاً جهة عملهم مركز بنسبة (٣٢,٦%)، في حين أن (٢) من المسؤولين في لجنة بنسبة (١,٥%).

سكرتير تنفيذي بتكرار (٩) وبنسبة (٦,٨%)، يليه (٧) من المسؤولين مساهم الوظيفي مستشار بنسبة (٥,٣%)، كما تساوى مسمى رئيس مجلس إدارة ومدير مكتب الرئيس بتكرار (٥) وبنسبة (٣,٨%).

## جدول (١٢) توزيع أفراد الدراسة من المسؤولين عن

## تنفيذ سياسة التنمية وفقاً لمتغير قطاع العمل

النسبة المئوية	التكرارات	قطاع العمل
٣٤,١%	٤٥	حكومي
٦٥,٩%	٨٧	غير ربحي
١٠٠%	١٣٢	الإجمالي

يوضح الجدول رقم (١٢) توزيع أفراد الدراسة من المسؤولين عن تنفيذ السياسة بالمراكز واللجان والجمعيات وفقاً لمتغير قطاع العمل، إذ إن هناك (٨٧) مسؤولاً يعملون في قطاع غير ربحي بنسبة (٦٥,٩%)، في حين أن (٤٥) مسؤولاً يعملون في قطاع حكومي بنسبة (٣٤,١%).

## جدول (١٤) توزيع أفراد الدراسة من المسؤولين عن تنفيذ سياسة التنمية وفقاً لمتغير اسم جهة العمل

النسبة المئوية	التكرارات	اسم جهة العمل
١٨,٩٣%	٢٥	مركز التنمية الاجتماعية
٤,٥٥%	٦	جمعية التنمية الأسرية
١٤,٣٩%	١٩	جمعية التنمية الأهلية
٢١,٩٦%	٢٩	جمعية البر الخيرية
٢,٢٧%	٣	مركز التأهيل وتمكين ذوي الإعاقة
٣,٠٣%	٤	جمعية المسؤولية الاجتماعية
٠,٧٦%	١	جمعية تنمية القرى
١,٥٢%	٢	جمعية الأمل الأهلية
٣,٠٣%	٤	الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
٢,٢٧%	٣	جمعية الخدمات الإنسانية
٠,٧٦%	١	جمعية هدية الحاج والمعتمر
٠,٧٦%	١	جمعية نفع الأهلية

اسم جهة العمل	التكرارات	النسبة المئوية
جمعية رفق لرعاية الأيتام	١	٠,٧٦%
المركز الوطني للتنمية	٢	١,٥٢%
الجمعية التعاونية	٢	١,٥٢%
مركز تنمية المجتمع	٤	٣,٠٣%
جمعية التوعية والإرشاد	١٠	٧,٥٧%
مركز الرعاية النهارية	٣	٢,٢٧%
الجمعية السعودية للسلامة والصحة المهنية	٤	٣,٠٣%
جمعية الفن البصري	١	٠,٧٦%
جمعية البر والخدمات الاجتماعية	٢	١,٥٢%
مركز الإسكان	٣	٢,٢٧%
لجنة التنمية الاجتماعية	٢	١,٥٢%
<b>الإجمالي</b>	<b>١٣٢</b>	<b>١٠٠%</b>

المسؤولين فيها بتكرار (٣) ونسبة (٢,٢٧٪)، كما أن جمعية الأمل الأهلية والمركز الوطني للتنمية والجمعية التعاونية وجمعية البر والخدمات الاجتماعية ولجنة التنمية الاجتماعية تساوت بعدد العاملين من المسؤولين فيهم بتكرار (٢) لكل جهة ونسبة (١,٥٢٪)، فيما تساوت كل من جمعية تنمية القرى وجمعية هدية الحاج والمعتمر وجمعية نفع الأهلية وجمعية رفق لرعاية الأيتام وجمعية الفن البصري بعدد العاملين فيها من المسؤولين بتكرار (١) ونسبة (٠,٧٦٪).

يتضح من الجدول رقم (١٤) توزيع أفراد الدراسة من المسؤولين عن تنفيذ السياسة بالمراكز واللجان والجمعيات وفقاً لمتغير اسم جهة العمل، أن النسبة الأكبر من المسؤولين يعملون في جمعية البر الخيرية بتكرار (٢٩) ونسبة (٢١,٩٦٪)، يليها مركز التنمية الاجتماعية بتكرار (٢٥) ونسبة (١٨,٩٣٪)، في حين أن هناك (١٩) مسؤولاً يعمل في جمعية التنمية الأهلية بنسبة (١٤,٣٩٪)، و (١٠) مسؤولين يعملون في جمعية التوعية والإرشاد بنسبة (٧,٥٧٪)، ثم جاءت جمعية التنمية الأسرية بتكرار (٦) ونسبة (٤,٥٥٪)، فيما تساوت كل من جمعية المسؤولية الاجتماعية والجمعية الخيرية لرعاية الأيتام ومركز تنمية المجتمع والجمعية السعودية للسلامة والصحة المهنية بتكرار (٤) ونسبة (٣,٠٣٪)، وأيضاً تساوى كل من مركز التأهيل وتمكين ذوي الإعاقة وجمعية الخدمات الإنسانية ومركز الرعاية النهارية ومركز الإسكان بعدد العاملين من

النسبة المئوية	التكرارات	مكان جهة العمل
٪١,٥١	٢	تبوك
٪٠,٧٦	١	ضباء
٪١,٥١	٢	عرعر
٪٠,٧٦	١	شقراء
٪١,٥١	٢	نجران
٪٠,٧٦	١	شرورة
٪٠,٧٦	١	الأفلاج
٪٠,٧٦	١	طبرجل
٪٠,٧٦	١	الناصفة
٪١,٥١	٢	الجوف
٪٣,٧٩	٥	الأحساء
٪٠,٧٦	١	ختعم
٪٠,٧٦	١	البعايث
٪٠,٧٦	١	تثليث
٪٠,٧٦	١	سدير
٪٠,٧٦	١	سبت العلاية
٪٠,٧٦	١	طريف
٪٠,٧٦	١	ينبع
٪١,٥١	٢	الحدود الشمالية
٪١,٥١	٢	مهد الذهب
٪٠,٧٦	١	ظهران الجنوب
٪٠,٧٦	١	رياض الخيزران
٪٠,٧٦	١	عقلة صفور
٪١٠٠	١٣٢	الإجمالي

يوضح الجدول رقم (١٥) توزيع أفراد الدراسة من المسؤولين عن تنفيذ السياسة بالمرافق واللجان والجمعيات وفقاً لمتغير مكان جهة العمل، إذ إن النسبة الأكبر من نصيب مدينة الرياض بتكرار (٢٦) ونسبة (١٩,٧٠٪)، فيما تلتها مدينة مكة المكرمة بتكرار (١٠) ونسبة (٧,٥٨٪)، وجاءت مدينة جدة بتكرار (٩) ونسبة (٦,٨١٪)، ثم تلتها

### جدول (١٥) توزيع أفراد الدراسة من المسؤولين عن تنفيذ سياسة التنمية وفقاً لمتغير مكان جهة العمل

النسبة المئوية	التكرارات	مكان جهة العمل
٪١٩,٧٠	٢٦	الرياض
٪٦,٨١	٩	جدة
٪٧,٥٨	١٠	مكة المكرمة
٪٤,٥٤	٦	الدمام
٪٣,٧٩	٥	بريدة
٪١,٥١	٢	القريات
٪٠,٧٦	١	بيشة
٪١,٥١	٢	حائل
٪٠,٧٦	١	العلا
٪٠,٧٦	١	رفحاء
٪١,٥١	٢	الخبر
٪٣,٠٣	٤	الطائف
٪٠,٧٦	١	رايغ
٪٠,٧٦	١	عنيزة
٪١,٥١	٢	أبها
٪١,٥١	٢	الظهران
٪٠,٧٦	١	سكاكا
٪٤,٥٤	٦	حفر الباطن
٪٠,٧٦	١	جازان
٪٤,٥٤	٦	المدينة المنورة
٪٠,٧٦	١	خميس مشيط
٪٠,٧٦	١	وادي الدواسر
٪٠,٧٦	١	الحفجي
٪٠,٧٦	١	القطيف
٪٠,٧٦	١	الزلفي
٪٠,٧٦	١	الرس
٪١,٥١	٢	عسير
٪٠,٧٦	١	رماح
٪٠,٧٦	١	الجمعة

وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، أن النسبة الأكبر من أفراد الدراسة خبرتهم أقل من ٥ سنوات بتكرار (٤٠) فرداً ونسبة (٣٠,٣٠٪)، في حين أن هناك (٣٢) من المسؤولين بنسبة (٢٤,٢٤٪) خبرتهم من (٥ إلى أقل من ١٠ سنوات)، فيما تساوت نسبة المسؤولين ممن تراوحت خبرتهم من (١٠ إلى أقل من ١٥ سنة) و(من ١٥ سنة فأكثر) بتكرار (٣٠) فرداً ونسبة (٢٢,٧٣٪).

#### خامساً: أدوات الدراسة.

تمثلت أدوات الدراسة في كلٍ من: دليل تحليل المضمون، ومقابلة مفتوحة، واستبانة، وذلك كما يأتي:

(١) دليل تحليل المضمون: للتشريعات المرتبطة بسياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية، وقد تكون دليل تحليل المضمون في صورته النهائية، وذلك على النحو الآتي:

- تحديد مجتمع البحث: وهو المادة الخاصة بالدراسة التي تخضع للتحليل، ويتحدد مجتمع البحث لهذه الدراسة في جميع التشريعات المرتبطة بتنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية الصادرة من عام ١٣٨٠هـ إلى عام ١٤٤٣هـ ويبلغ عددها (٤٦).
- اختيار المدة الزمنية: وهي المدة من عام (١٣٨٠هـ - ١٤٤٣هـ)، والتي تم تقسيمها إلى ثلاث مراحل هي:
  - المرحلة الأولى: (١٣٨٠هـ - ١٤٢٧هـ).
  - المرحلة الثانية: (١٤٢٨هـ - ١٤٣٦هـ).
  - المرحلة الثالثة: (١٤٣٧هـ - ١٤٤٣هـ).

الدمام وحفر الباطن والمدينة المنورة بتكرار (٦) ونسبة (٤,٥٤٪)، فيما تساوت مدينتي بريدة والأحساء بعدد العاملين فيها بتكرار (٥) ونسبة (٣,٧٩٪)، كما أن هناك (٤) من أفراد الدراسة يعملون بالطائف بنسبة (٣,٠٣٪)، فيما تساوت كلٌّ من مدينة القريات وحائل والخبر وأبها والظهران وعسير وتبوك وعرعر ونجران والجوف والحدود الشمالية ومهد الذهب بعدد العاملين فيها بتكرار (٢) في كل مدينة ونسبة (١,٥١٪)، وأخيراً جاءت كل من مدينة بيشة والعلا ورفحاء ورايغ وعنيزة وسكاكا وجازان وخميس مشيط ووادي الدواسر والحفجي والقطيف والزلفي والرس ورماح والجمعة وضباء وشقراء وشرورة والأفلاج وطبرجل والناصفة وخنعم والبعايث وتثليث وسدير وسبت العالاية وطريف وينبع وظهران الجنوب وعقلة صقور ورياض الخبراء بتكرار (١) ونسبة (٠,٧٦٪).

#### جدول (١٦) توزيع أفراد الدراسة من المسؤولين عن

##### تنفيذ سياسة التنمية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرارات	سنوات الخبرة
٣٠,٣٠٪	٤٠	أقل من ٥ سنوات
٢٤,٢٤٪	٣٢	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات
٢٢,٧٣٪	٣٠	من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة
٢٢,٧٣٪	٣٠	من ١٥ سنة فأكثر
١٠٠٪	١٣٢	الإجمالي

يتضح من الجدول رقم (١٦) توزيع أفراد الدراسة من المسؤولين عن تنفيذ السياسة بالمراكز واللجان والجمعيات

- فئات التحليل:
- فئة الشكل: ويشمل نوع التشريع، وتاريخه، وعدد المواد.
- فئة المضمون: ويشمل القضايا والأهداف والجوانب التطبيقية (الفئات المستهدفة، والأجهزة المنفذة، والبرامج والمشروعات، والتمويل).
- بناء الفئات: تم بناء الفئات المستخدمة في التحليل بطريقة البناء الكمي.
- وحدة التحليل: اعتمدت الباحثة على الجملة كوحدة للتحليل.
- (٢) المقابلة المفتوحة: للمسؤولين عن وضع سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة، وقد تكونت المقابلة في صورتها النهائية من قسمين، هما:

١- غير موافق	٢- محايد	٣- موافق
--------------	----------	----------

#### صدق وثبات أدوات الدراسة:

قامت الباحثة بتصميم الأدوات في ضوء أهداف وتساؤلات الدراسة، والإطار النظري الموجة إليها بالرجوع إلى الدراسات السابقة، وتأكدت الباحثة من صدق وثبات أدوات الدراسة من خلال ما يأتي:

#### صدق المحتوى لأدوات الدراسة:

بعد الانتهاء من بناء أدوات الدراسة، تم عرضها على عدد (٦) محكمين، وذلك للاسترشاد بأرائهم. وقد طلب من المحكمين مشكورين إبداء الرأي في مدى وضوح

- القسم الأول: يتناول البيانات الأولية الخاصة بأفراد عينة الدراسة.
- القسم الثاني: يتكون من جزأين:
- الجزء الأول: يتناول البيانات المتعلقة برصد التغيرات والتطورات في سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية.
- الجزء الثاني: يتناول البيانات المتعلقة بالإسهام في تطوير سياسة تنمية المجتمعات المحلية الحالية بالمملكة العربية السعودية.
- (٣) الاستبانة: للمسؤولين عن تنفيذ سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة، وقد تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من قسمين، هما:

ثبات أدوات الدراسة. قامت الباحثة بالتحقق من ثبات أدوات الدراسة كما يأتي:

#### ١- ثبات الاستبيان:

تم التحقق من ثبات استبيان المسؤولين عن تنفيذ سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة باستخدام معامل ثبات الاستقرار عن طريق معامل ارتباط بيرسون (إعادة التطبيق)، وذلك كما هو موضح في الجدول أدناه.

العبارات، ومدى ملاءمتها لما وُضعت لأجله، ومدى مناسبة العبارات للمحور الذي تنتمي إليه مع وضع التعديلات والاقتراحات التي يمكن من خلالها تطوير أدوات الدراسة. وبناء على التعديلات والاقتراحات التي أبدتها المحكمين، قامت الباحثة بإجراء التعديلات اللازمة التي اتفق عليها ما لا يقل عن (٨٣٪) من المحكمين، فقامت بتعديل بعض العبارات، وحذف عبارات أخرى، حتى أصبحت الأدوات بصورتها النهائية.

#### جدول (١٧) معاملات ثبات استبيان المسؤولين عن تنفيذ سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة

معامل ثبات الإعادة	الاستبيان
**٠,٩٨٥	الجزء الأول - المحور الأول
**٠,٩٧١	الجزء الأول - المحور الثاني
**٠,٨٠٣	الجزء الأول - المحور الثالث (البعد الأول)
**٠,٩٠٤	الجزء الأول - المحور الثالث (البعد الثاني)
**٠,٨٥٣	الجزء الأول - المحور الثالث (البعد الثالث)
**٠,٩٤٦	الجزء الأول - المحور الثالث (البعد الرابع)
**٠,٨١٨	الجزء الثاني - المحور الأول
**٠,٧٩٨	الجزء الثاني - المحور الثاني
**٠,٨٨٦	الجزء الثاني - المحور الثالث

جيد إلى مرتفع. وعليه، فإن استبيان المسؤولين يتمتع بخصائص سيكومترية جيدة تبرر استخدامه في الدراسة الحالية.

يتضح من الجدول رقم (١٧) أن معاملات ثبات أجزاء استبيان المسؤولين تراوحت بين (٠,٧٩٨-٠,٩٨٥) وهي دالة إحصائياً، مما يشير إلى تمتع استبيان المسؤولين بثبات

## جدول (١٨) تحديد فئات المقياس المتدرج الثلاثي

الاستجابة	الدرجة	المتوسط الحسابي	المستوى
غير موافق	١	من ١ إلى ١,٦٧	منخفض
محايد	٢	من ١,٦٨ إلى ٢,٣٤	متوسط
موافق	٣	من ٢,٣٥ إلى ٣	مرتفع

٤- الانحرافات المعيارية.

٥- معامل ارتباط بيرسون.

بالإضافة إلى التحليل الإحصائي اليدوي لبيانات أداة تحليل المضمون.

## ٢- ثبات دليل تحليل المضمون:

اعتمدت الباحثة للتحقق من ثبات أداة تحليل المضمون على التحليل وإعادةه، حيث قامت الباحثة بتحليل عينة وعددها (١٥) تشريعاً من مادة التحليل، ثم إعادة تحليلها بعد شهر، واستخراج معامل الاتفاق بين التحليلين عن طريق معادلة كوبر: (عدد الفقرات المتفق عليها ÷ عدد الفقرات الإجمالي × ١٠٠) =  $13 \div 15 \times 100 = 86,6\%$  وهي نتيجة مرتفعة مما يشير إلى ثبات أداة تحليل المضمون وصلاحيته للتطبيق.

سادساً: المعاملات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من المعاملات الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS)، وبعد ذلك تم حساب المقاييس الإحصائية التالية:

١- التكرارات.

٢- النسب المئوية.

٣- المتوسطات الحسابية.

حيث تم الحكم على المتوسطات الحسابية من خلال حساب المدى لفئات الاستجابات (٣-١=٤) ومن ثم قسمة الناتج على عدد الفئات (٣)، وتفسيرها من خلال الجدول التالي:

## ● عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

أولاً/ أهداف سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية خلال مراحل تحليلها.

جدول (١٩) يوضح أهداف سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة وفق دليل تحليل المضمون للتشريعات

م	الأهداف	المرحلة الأولى (١٣٨٠هـ إلى ١٤٢٧هـ)		المرحلة الثانية (١٤٢٨هـ إلى ١٤٣٦هـ)		المرحلة الثالثة (١٤٣٧هـ إلى ١٤٤٣هـ)		الجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	توفير فرص عمل لأفراد المجتمع المحلي.	٥	٨,٩%	٥	٦,٢٥%	٧	٤,٥٨%	١٧	٥,٨٨%
			٢٩,٤%		٢٩,٤%		٤١,٢%		
٢	دعم المشروعات الصغيرة مادياً وفتحياً.	٣	٥,٤%	٤	٥%	٧	٤,٥٨%	١٤	٤,٨٤%
			٢١,٤٣%		٢٨,٥٧%		٥٠%		
٣	الاهتمام بمخدمات البنية الأساسية للمجتمع كصرف الطرق، والكهرباء، والماء، وغيرها.	٢	٣,٦%	٤	٥%	٦	٣,٩٢%	١٢	٤,١٥%
			١٦,٧%		٣٣,٣%		٥٠%		
٤	إنشاء مراكز للتنمية الاجتماعية.	٣	٥,٤%	٤	٥%	٣	١,٩٦%	١٠	٣,٤٦%
			٣٠%		٤٠%		٣٠%		
٥	إنشاء لجان للتنمية الاجتماعية.	٣	٥,٤%	٣	٣,٧٥%	-	٠%	٦	٢,٠٨%
			٥٠%		٥٠%		٠%		
٦	إنشاء جمعيات للتنمية الاجتماعية.	٣	٥,٤%	٤	٥%	٣	١,٩٦%	١٠	٣,٤٦%
			٣٠%		٤٠%		٣٠%		
٧	تنمية واستثمار قدرات أفراد المجتمع ومهاراتهم الشخصية.	٢	٣,٦%	٤	٥%	٦	٣,٩٢%	١٢	٤,١٥%
			١٦,٧%		٣٣,٣%		٥٠%		
٨	إشباع احتياجات المجتمع ومساعدته على مواجهة مشكلاته.	٦	١٠,٧%	٥	٦,٢٥%	٧	٤,٥٨%	١٨	٦,٢٣%
			٣٣,٣%		٢٧,٨%		٣٨,٩%		
٩	تحقيق الشراكة مع القطاع الخاص للمساهمة في تنمية المجتمع المحلي.	١	١,٨%	١	١,٢٥%	٦	٣,٩٢%	٨	٢,٧٧%
			١٢,٥%		١٢,٥%		٧٥%		
١٠	تطوير وسائل الترفيه عن النفس لأفراد المجتمع المحلي كالحدايق والمتنزهات وغيرها.	٣	٥,٤%	٣	٣,٧٥%	٦	٣,٩٢%	١٢	٤,١٥%
			٢٥%		٢٥%		٥٠%		
١١	تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع المحلي.	٥	٨,٩%	٥	٦,٢٥%	٨	٥,٢٣%	١٨	٦,٢٣%
			٢٧,٨%		٢٧,٨%		٤٤,٤%		

م	الأهداف	المرحلة الأولى إلى ١٣٨٠هـ (١٤٢٧هـ)		المرحلة الثانية إلى ١٤٢٨هـ (١٤٣٦هـ)		المرحلة الثالثة (١٤٣٧هـ إلى ١٤٤٣هـ)		الاجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١٢	دعم البرامج والمشروعات المختصة بتنمية المجتمع المحلي.	٣	%٥,٤	٣	%٣,٧٥	٨	%٥,٢٣	١٤	%٤,٨٤
			%٢١,٤٣		%٢١,٤٣		%٥٧,١٤		
١٣	تحسين مستوى ونوعية الخدمات العامة المقدمة لأفراد المجتمع المحلي.	٣	%٥,٤	٥	%٦,٢٥	٧	%٤,٥٨	١٥	%٥,١٩
			%٢٠		%٣٣,٣		%٤٦,٧		
١٤	إنشاء مؤسسات للرعاية الاجتماعية كالمدارس والمستشفيات وغيرها.	٤	%٧,١	٤	%٥	٥	%٣,٢٧	١٣	%٤,٥
			%٣٠,٧٧		%٣٠,٧٧		%٣٨,٤٦		
١٥	الشراكة بين القطاع الخاص والتطوعي في تنمية المجتمعات المحلية.	-	%٠	-	%٠	٦	%٣,٩٢	٦	%٢,٠٨
			%٠		%٠		%١٠٠		
١٦	إقامة البرامج والمشروعات المختصة بتطوير المجتمع المحلي.	١	%١,٨	٣	%٣,٧٥	٨	%٥,٢٣	١٢	%٤,١٥
			%٨,٣		%٢٥		%٦٦,٧		
١٧	توفير وسائل النقل العام.	٢	%٣,٦	٢	%٢,٥	٦	%٣,٩٢	١٠	%٣,٤٦
			%٢٠		%٢٠		%٦٠		
١٨	تحقيق التحول الرقمي في مجال تقديم الخدمات بالمجتمع المحلي.	-	%٠	-	%٠	٦	%٣,٩٢	٦	%٢,٠٨
			%٠		%٠		%١٠٠		
١٩	تنمية رأس المال الاجتماعي بالمجتمع المحلي.	-	%٠	١	%١,٢٥	٧	%٤,٥٨	٨	%٢,٧٧
			%٠		%١٢,٥		%٨٧,٥		
٢٠	تعزيز المسؤولية الاجتماعية والمشاركة لأفراد المجتمع المحلي.	٢	%٣,٦	٣	%٣,٧٥	٧	%٤,٥٨	١٢	%٤,١٥
			%١٦,٧		%٢٥		%٥٨,٣		
٢١	مكافحة الفقر في المجتمعات المحلية.	٢	%٣,٦	٥	%٦,٢٥	٨	%٥,٢٣	١٥	%٥,١٩
			%١٣,٣٣		%٣٣,٣٣		%٥٣,٣٣		
٢٢	الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية دون الإضرار بالبيئة.	-	%٠	١	%١,٢٥	٥	%٣,٢٧	٦	%٢,٠٨
			%٠		%١٦,٧		%٨٢,٣		
٢٣	الاستعانة بالاقتصاد غير الرسمي في تنمية المجتمعات المحلية.	-	%٠	-	%٠	٤	%٢,٦١	٤	%١,٣٨
			%٠		%٠		%١٠٠		
٢٤	الاهتمام ببرامج الحماية الاجتماعية للأسرة والطفل.	١	%١,٨	٣	%٣,٧٥	٣	%١,٩٦	٧	%٢,٤٢
			%١٤,٢٩		%٤٢,٨٦		%٤٢,٨٦		
٢٥	تفعيل الابتكار الاجتماعي في تنمية المجتمعات المحلية.	-	%٠	٣	%٣,٧٥	٨	%٥,٢٣	١١	%٣,٨١
			%٠		%٢٧,٣		%٧٢,٧		
٢٦	تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية في المجتمعات المحلية.	٢	%٣,٦	٥	%٦,٢٥	٦	%٣,٩٢	١٣	%٤,٥٢
			%١٥		%٣٨,٤٦		%٤٦,١٥		
	الاجموع	٥٦	%١٩,٣٨	٨٠	%٢٧,٦٨	١٥٣	%٥٢,٩٤	٢٨٩	%١٠٠

كما تشير نتائج الجدول السابق إلى أن أهداف سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية وفقاً لمراحل التحليل جاءت على النحو التالي:

المرحلة الأولى: يلاحظ من الجدول رقم (١٩) أن سياسة تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية ركزت أكثر في هذه المرحلة على "إشباع احتياجات المجتمع ومساعدته على مواجهة مشكلاته"، إذ بلغت نسبتها من بين مجموع الأهداف (٧,١٠٪)، وجاء في المرتبة الثانية "توفير فرص عمل لأفراد المجتمع المحلي" و "تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع المحلي" حيث بلغت نسبة كلٍ منهما (٩,٨٪). أما أقل هذه الأهداف فقد كانت "الشراكة بين القطاع الخاص والتطوعي في تنمية المجتمعات المحلية"، و"تحقيق التحول الرقمي في مجال تقديم الخدمات بالمجتمع المحلي"، و"تنمية رأس المال الاجتماعي بالمجتمع المحلي"، و"الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية دون الإضرار بالبيئة"، و"الاستعانة بالاقتصاد غير الرسمي في تنمية المجتمعات المحلية"، و"تفعيل الابتكار الاجتماعي في تنمية المجتمعات المحلية" وكانت نسبة كل منها (٠٪).

المرحلة الثانية: يتضح من الجدول رقم (١٩) أن التركيز في هذه المرحلة منصباً على مجموعة من الأهداف هي: "توفير فرص عمل لأفراد المجتمع المحلي"، و"إشباع احتياجات المجتمع ومساعدته على مواجهة مشكلاته"، و"تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع المحلي"، و"تحسين مستوى ونوعية الخدمات العامة المقدمة لأفراد المجتمع المحلي"، و"مكافحة

يتضح من الجدول رقم (١٩) أن هناك تزايداً وتطوراً ملحوظاً في الأهداف التي تسعى سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية إلى تحقيقها عبر المراحل الثلاث، ففي المرحلة الأولى بلغت الأهداف (٥٦) هدفاً أي ما نسبته ١٩,٣٨٪، وفي المرحلة الثانية (٨٠) هدفاً بنسبة بلغت ٢٧,٦٨٪، وفي المرحلة الثالثة (١٥٣) هدفاً بلغت نسبتها ٥٢,٩٤٪. أما المجموع الكلي للمراحل الثلاث فبلغ (٢٨٩).

كما يتضح من نتائج الجدول أن الأهداف التي سعت سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية إلى تحقيقها جاءت بالترتيب على النحو التالي:

- إشباع احتياجات المجتمع ومساعدته على مواجهة مشكلاته، وتحسين نوعية حياة أفراد المجتمع المحلي بنسبة ٦,٢٣٪ لكلٍ منهما، وقد تزايد الاهتمام بالمرحلة الثالثة بنسبة ٤٤,٤٪، مقارنةً بالمرحلة الثانية ٢٧,٨٪.
- توفير فرص عمل لأفراد المجتمع المحلي بنسبة ٥,٨٨٪، وقد تزايد الاهتمام بالمرحلة الثالثة بنسبة ٤١,٢٪، مقارنةً بالمرحلتين الثانية والأولى ٢٩,٤٪.
- تحسين مستوى ونوعية الخدمات العامة المقدمة لأفراد المجتمع المحلي، ومكافحة الفقر في المجتمعات المحلية بنسبة ٥,١٩٪، وقد تزايد الاهتمام بالمرحلة الثالثة بنسبة ٥٣,٣٪، مقارنةً بالمرحلة الثانية ٣٣,٣٪.

للتعرف على الأهداف الحالية لسياسة تنمية المجتمعات المحلية، فقد أوضح (٧) من المسؤولين بنسبة ٧٠٪ أن الأهداف لا تكاد تنفك عن أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠م في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة في جميع المجالات، ومنها: المجال البيئي، والاجتماعي، والاقتصادي، والعمراني، والصحي، والتعليمي، والثقافي، التوعوي، والإرشادي وغيرها.

ويمكن تحديدها في دعم المشروعات التي تساهم في تطوير المملكة، وتحسين نوعية حياة أفراد المجتمع المحلي، وتحقيق الشراكة مع القطاع الخاص للمساهمة في تنمية المجتمعات المحلية، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية وتفعيل دورها.

كما أوضح (٢) من المسؤولين بنسبة ٢٠٪ أن من أهم الأهداف هي توفير فرص عمل لأفراد المجتمع المحلي، وإشباع احتياجات المجتمع المحلي المختلفة، وتحقيق التحول الرقمي في مجال تقديم الخدمات لأفراد المجتمع.

فيما أشار (١) من المسؤولين بنسبة ١٠٪ أن هناك برنامجاً يتم العمل عليه في الوقت الحالي فيما يخص تنمية المجتمعات المحلية، وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً برؤية المملكة ٢٠٣٠م، وبرئاسة سمو أمير منطقة الرياض، ويسمى بـ"برنامج التحول الحضري"، حيث يشمل ٢٢ مبادرة نابعة من احتياج المجتمعات المحلية بالمملكة.

الفقر في المجتمعات المحلية"، و"تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية في المجتمعات المحلية" وكانت نسبة كل من هذه الأهداف من بين مجموع أهداف المرحلة (٦,٢٥٪)، أما أقل الأهداف في هذه المرحلة فقد كان "الشراكة بين القطاع الخاص والتطوعي في تنمية المجتمعات المحلية"، و"تحقيق التحول الرقمي في مجال تقديم الخدمات بالمجتمع المحلي"، و"الاستعانة بالاقتصاد غير الرسمي في تنمية المجتمعات المحلية"، حيث كانت نسبة كل منها (٠٪).

المرحلة الثالثة: يتضح من الجدول رقم (١٩) أن سياسة تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية ركزت بشكل أكبر في هذه المرحلة على "تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع المحلي" و"دعم البرامج والمشروعات المختصة بتنمية المجتمع المحلي"، و"إقامة البرامج والمشروعات المختصة بتطوير المجتمع المحلي"، و"مكافحة الفقر في المجتمعات المحلية"، و"تفعيل الابتكار الاجتماعي في تنمية المجتمعات المحلية"، حيث بلغت نسبة كل منها (٥,٢٣٪) بينما كان أقل الأهداف نيلاً للاهتمام هو "إنشاء لجان للتنمية الاجتماعية" وحصلت على نسبة (٠٪).

ومن وجهة نظر المسؤولين عن وضع سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة، جاءت الأهداف التي تسعى السياسة الحالية إلى تحقيقها على النحو التالي:

جدول (٢٠) يوضح الأهداف التي تسعى سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة إلى تحقيقها من وجهة نظر المسؤولين  
عن تنفيذ سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة ن=١٣٢

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
		موافق		محايد		غير موافق					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	توفير فرص عمل لأفراد المجتمع المحلي.	٢	١,٥%	١٢	٩,١%	١١٨	٨٩,٤%	٢,٨٨	٠,٣٧	٦	مرتفع
٢	دعم المشروعات الصغيرة مادياً وفتياً.	١	٠,٨%	٨	٦,١%	١٢٣	٩٣,٢%	٢,٩٢	٠,٢٩	١	مرتفع
٣	الاهتمام بخدمات البنية الأساسية للمجتمع كصرف الطرق، والكهرباء، والماء، وغيرها.	٦	٤,٥%	١٤	١٠,٦%	١١٢	٨٤,٤%	٢,٨٠	٠,٥٠	٢٠	مرتفع
٤	إنشاء مراكز للتنمية الاجتماعية.	١١	٨,٣%	٤٣	٣٢,٦%	٧٨	٥٩,١%	٢,٥١	٠,٦٥	٢٥	مرتفع
٥	إنشاء لجان للتنمية الاجتماعية.	٤١	٣١,١%	٥٠	٣٧,٩%	٤١	٣١,١%	٢,٠٠	٠,٧٩	٢٧	متوسط
٦	إنشاء جمعيات للتنمية الاجتماعية.	٦	٤,٥%	٣٢	٢٤,٢%	٩٤	٧١,٢%	٢,٦٧	٠,٥٦	٢٤	مرتفع
٧	تنمية واستثمار قدرات أفراد المجتمع ومهاراتهم الشخصية.	٢	١,٥%	١٦	١٢,١%	١١٤	٨٦,٤%	٢,٨٥	٠,٤٠	١٢	مرتفع
٨	إشباع احتياجات المجتمع ومساعدته على مواجهة مشكلاته.	١	٠,٨%	١٤	١٠,٦%	١١٧	٨٨,٦%	٢,٨٨	٠,٣٥	٦ مكرر	مرتفع
٩	تحقيق الشراكة مع القطاع الخاص للمساهمة في تنمية المجتمع المحلي.	٢	١,٥%	١١	٨,٣%	١١٩	٩٠,٢%	٢,٨٩	٠,٣٦	٢	مرتفع
١٠	تطوير وسائل الترفيه عن النفس لأفراد المجتمع المحلي كالحدايق والمنتزهات وغيرها.	٤	٣%	١٣	٩,٨%	١١٥	٨٧,١%	٢,٨٤	٠,٤٤	١٤	مرتفع
١١	تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع المحلي.	٢	١,٥%	١١	٨,٣%	١١٩	٩٠,٢%	٢,٨٩	٠,٣٦	٢ مكرر	مرتفع
١٢	دعم البرامج والمشروعات المختصة بتنمية المجتمع المحلي.	٢	١,٥%	١١	٨,٣%	١١٩	٩٠,٢%	٢,٨٩	٠,٣٦	٢ مكرر	مرتفع
١٣	تحسين مستوى ونوعية الخدمات العامة المقدمة لأفراد المجتمع المحلي.	٢	١,٥%	١٣	٩,٨%	١١٧	٨٨,٦%	٢,٨٧	٠,٣٨	١٠	مرتفع
١٤	إنشاء مؤسسات للرعاية الاجتماعية كالمدراس والمستشفيات وغيرها.	٣	٢,٣%	١٨	١٣,٦%	١١١	٨٤,١%	٢,٨٢	٠,٤٤	١٧	مرتفع
١٥	الشراكة بين القطاع الخاص والتطوعي في تنمية المجتمعات المحلية.	٣	٢,٣%	١٥	١١,٤%	١١٤	٨٦,٤%	٢,٨٤	٠,٤٢	١٤ مكرر	مرتفع
١٦	إقامة البرامج والمشروعات المختصة بتطوير المجتمع المحلي.	٢	١,٥%	١٦	١٢,١%	١١٤	٨٦,٤%	٢,٨٥	٠,٤٠	١٢ مكرر	مرتفع
١٧	توفير وسائل النقل العام.	٥	٣,٨%	١٧	١٢,٩%	١١٠	٨٣,٣%	٢,٨٠	٠,٤٩	٢٠	مرتفع
١٨	تحقيق التحول الرقمي في مجال تقديم الخدمات بالمجتمع المحلي.	٢	١,٥%	١٢	٩,١%	١١٨	٨٩,٤%	٢,٨٨	٠,٣٧	٦ مكرر	مرتفع

المستوى	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستجابات						العبارات	م
				موافق		محايد		غير موافق			
				%	ك	%	ك	%	ك		
مرتفع	١٨	٠,٤٣	٢,٨١	%٨٢,٦	١٠٩	%١٥,٩	٢١	%١,٥	٢	تنمية رأس المال الاجتماعي بالمجتمع المحلي.	١٩
مرتفع	٢ مكرر	٠,٣٦	٢,٨٩	%٩٠,٩	١٢٠	%٧,٦	١٠	%١,٥	٢	تعزيز المسؤولية الاجتماعية والمشاركة لأفراد المجتمع المحلي.	٢٠
مرتفع	١٦	٠,٤٣	٢,٨٣	%٨٥,٦	١١٣	%١٢,١	١٦	%٢,٣	٣	مكافحة الفقر في المجتمعات المحلية.	٢١
مرتفع	٢٠ مكرر	٠,٤٦	٢,٨٠	%٨١,٨	١٠٨	%١٥,٩	٢١	%٢,٣	٣	الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية دون الإضرار بالبيئة.	٢٢
مرتفع	٢٣	٠,٤٨	٢,٧٧	%٧٨,٨	١٠٤	%١٨,٩	٢٥	%٢,٣	٣	الاستعانة بالاقتصاد غير الرسمي في تنمية المجتمعات المحلية.	٢٣
مرتفع	١٨	٠,٤١	٢,٨١	%٨١,٨	١٠٨	%١٧,٤	٢٣	%٠,٨	١	الاهتمام ببرامج الحماية الاجتماعية للأسرة والطفل.	٢٤
مرتفع	٢٦	٠,٦٧	٢,٤٦	%٥٦,١	٧٤	%٣٤,١	٤٥	%٩,٨	١٣	مشاركة العمالة الوافدة في تنمية المجتمعات المحلية.	٢٥
مرتفع	١٠ مكرر	٠,٣٦	٢,٨٧	%٨٧,٩	١١٦	%١١,٤	١٥	%٠,٨	١	تفعيل الابتكار الاجتماعي في تنمية المجتمعات المحلية.	٢٦
مرتفع	٦ مكرر	٠,٣٧	٢,٨٨	%٨٩,٤	١١٨	%٩,١	١٢	%١,٥	٢	تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية في المجتمعات المحلية.	٢٧

٢- (تحقيق الشراكة مع القطاع الخاص للمساهمة في تنمية المجتمع المحلي) بمتوسط حسابي بلغ (٢,٨٩) وانحراف معياري (٠,٣٦)، وهو ما يدل على أن هناك موافقةً بين أفراد الدراسة من المسؤولين عن تنفيذ سياسة التنمية، على أن تحقيق الشراكة مع القطاع الخاص للمساهمة في تنمية المجتمع المحلي من أهم الأهداف التي تسعى سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة إلى تحقيقها.

٣- (تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع المحلي) بمتوسط حسابي بلغ (٢,٨٩) وانحراف معياري (٠,٣٦)، وهو ما يشير على أن هناك موافقةً بين أفراد الدراسة من المسؤولين

يتبين من نتائج الجدول رقم (٢٠) الأهداف التي تسعى سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية إلى تحقيقها من وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ سياسة التنمية في كلٍ من المراكز واللجان والجمعيات، وهي (مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها):

١- (دعم المشروعات الصغيرة مادياً وفنياً) بمتوسط حسابي بلغ (٢,٩٢) وانحراف معياري (٠,٢٩)، وهو الهدف الأكثر اهتماماً وسعياً من قبل سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ هذه السياسة.

على مواجهة مشكلاتها، وتحقيق التحول الرقمي في مجال تقديم الخدمات بالمجتمعات المحلية، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية في المجتمعات المحلية، والاهتمام بخدمات البنية الأساسية للمجتمع كصرف الطرق والكهرباء والماء وغيرها، وتفعيل الابتكار الاجتماعي في تنمية المجتمعات المحلية، والاستعانة بالاقتصاد غير الرسمي في تنمية المجتمعات المحلية.

وأجمعت النتائج على أن أهم الأهداف التي تسعى سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة إلى تحقيقها هي دعم البرامج والمشروعات المختصة بتنمية المجتمعات المحلية مادياً وفنياً، وتحسين جودة الحياة من خلال رفع مستوى الخدمات المقدمة لأفراد المجتمعات المحلية، وتحقيق الشراكة مع القطاع الخاص للمساهمة في تنمية المجتمعات المحلية، بينما لم تركز سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة وفقاً لنتائج تحليل المضمون ومقابلات المسؤولين عن وضع سياسة التنمية واستبيان المسؤولين عن تنفيذ هذه السياسة على هدف إنشاء لجان للتنمية الاجتماعية، حيث كان الهدف الأقل اهتماماً من بين الأهداف الأخرى؛ وذلك لقيام وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بدمج لجان التنمية الاجتماعية بالجمعيات وتغيير مسماها إلى "جمعيات التنمية الاجتماعية" عن طريق مواءمة أهدافها، فلن يعد هناك ما يسمى بلجان التنمية الاجتماعية في المرحلة المقبلة.

ونستخلص مما سبق، أن نتيجة الدراسة الحالية تتفق مع نتيجة دراسة (الهرميل، ٢٠١٨) التي

عن تنفيذ سياسة التنمية، على أن تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع المحلي من أهم الأهداف التي تسعى سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة إلى تحقيقها.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن أبرز الأهداف التي تسعى سياسة تنمية المجتمعات المحلية إلى تحقيقها هي (دعم المشروعات الصغيرة مادياً وفنياً، وتحقيق الشراكة مع القطاع الخاص للمساهمة في تنمية المجتمع المحلي، وتحسين نوعية حياة أفراد المجتمع المحلي، ودعم البرامج والمشروعات المختصة بتنمية المجتمع المحلي، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية والمشاركة لأفراد المجتمع المحلي، وتوفير فرص عمل لأفراد المجتمع المحلي، وإشباع احتياجات المجتمع ومساعدته على مواجهة مشكلاته، وتحقيق التحول الرقمي في مجال تقديم الخدمات بالمجتمع المحلي).

وفي ضوء النتائج السابقة (نتائج تحليل المضمون، والمقابلة المفتوحة مع المسؤولين عن وضع سياسة التنمية، واستبيان المسؤولين عن تنفيذ سياسة التنمية)، يمكن للباحثة تحديد الأهداف التي تسعى السياسة الحالية لتنمية المجتمعات المحلية بالمملكة إلى تحقيقها، وهي دعم البرامج والمشروعات المختصة بتنمية المجتمعات المحلية مادياً وفنياً، وتحسين جودة الحياة من خلال رفع مستوى الخدمات المقدمة لأفراد المجتمعات المحلية، وتحقيق الشراكة مع القطاع الخاص للمساهمة في تنمية المجتمعات المحلية، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية لأفراد المجتمعات المحلية وتفعيل دورها، وتوفير فرص عمل مناسبة لأفراد المجتمعات المحلية، وإشباع احتياجات المجتمعات المحلية المختلفة ومساعدتها

اتفقت معه نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (الثنيان، ٢٠١٣) التي توصلت إلى أن مؤسسات تنمية المجتمع المحلي تهتم بخدمات البنية الأساسية كبناء بعض المرافق وتوفير الأجهزة بها، وكذلك إيجاد فرص عمل لأفراد المجتمع المحلي.

وعلى الجانب الآخر، ظهرت أهداف تحقيق الشراكة مع القطاع الخاص للمساهمة في تنمية المجتمعات المحلية، وتحقيق التحول الرقمي في مجال تقديم الخدمات بالمجتمعات المحلية بالمرحلة الثالثة، بينما لم تكن موجودة بالمراحل الأولى والثانية كأهداف تسعى سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة إلى تحقيقها. وبدل ذلك على مستوى التقدم الملحوظ الذي يقود المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة - بإذن الله - كما صرح ولي العهد الأمير محمد بن سلمان آل سعود.

توصلت إلى أنه لا بد من زيادة الوعي المجتمعي بأهمية المشاركة الشعبية بالمجتمع، ولا بد من التعاون بين الجهات الحكومية والأهلية لتحقيق التنمية.

واتفقت كذلك نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة (IsIam, 2017) التي توصلت إلى أن تنمية رأس المال الاجتماعي من أهم الأهداف التي تحققها تنمية المجتمعات المحلية.

كما وعند تتبع الباحثة للمرحلتين الأولى والثانية لسياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية، وفقاً لنتائج تحليل المضمون، تلاحظ أن المملكة ركزت اهتمامها على ثلاثة أهداف رئيسية هي: تحسين جودة الحياة من خلال رفع مستوى الخدمات المقدمة لأفراد المجتمعات المحلية، وإشباع احتياجات المجتمعات المحلية المختلفة ومساعدتها على مواجهة مشكلاتها، وتوفير فرص عمل مناسبة لأفراد المجتمعات المحلية، حيث أصبحت هذه الأهداف الثلاثة ثابتة في كل مرحلة من مراحل تحليل سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة، وهو ما تضمنته أغلب أهداف خطط التنمية للمملكة في كل المراحل كما تمت الإشارة إليها مسبقاً، كما أكدت أهداف هذه الخطط على رفع مستوى المعيشة، وتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين من خلال توفير فرص عمل لهم، وهو ما

ثانياً/ مقترحات لتطوير سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية، بما يتلاءم مع ظروف واحتياجات ومتغيرات المجتمع.

جدول (٢١) يوضح مقترحات لتطوير سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة بما يتلاءم مع ظروف واحتياجات ومتغيرات المجتمع من وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة: ن=١٣٢

م	العبارات	الاستجابات						المستوى	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
		موافق		محايد		غير موافق					
		%	ك	%	ك	%	ك				
١	مواكبة التغيرات المجتمعية عند صنع سياسة تنمية المجتمعات المحلية.	١٢	٩,١%	١١٨	٨٩,٤%	٢	١,٥%	٨	٠,٣٧	٢,٨٨	
٢	الاستعانة بخبرات وتجارب الدول المتقدمة عند صنع سياسة تنمية المجتمعات المحلية.	١٤	١٠,٦%	١١٦	٨٧,٩%	٢	١,٥%	١٥	٠,٣٩	٢,٨٦	
٣	مراعاة الفروق العمرية لأفراد المجتمع عند صنع سياسة تنمية المجتمعات المحلية.	١٧	١٢,٩%	١١١	٨٤,١%	٤	٣%	١٩	٠,٤٦	٢,٨١	
٤	مراعاة الفروق المادية لأفراد المجتمع عند صنع سياسة تنمية المجتمعات المحلية.	١٥	١١,٤%	١١٣	٨٥,٦%	٤	٣%	١٨	٠,٤٥	٢,٨٣	
٥	تحقيق الشراكة بين القطاعات الحكومية والأهلية لتنفيذ سياسة تنمية المجتمعات المحلية.	١٣	٩,٨%	١١٨	٨٩,٤%	١	٠,٨%	٤	٠,٣٤	٢,٨٩	
٦	المساهمة في تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع المحلي.	١١	٨,٣%	١٢٠	٩٠,٩%	١	٠,٨%	١	٠,٣٢	٢,٩٠	
٧	مشاركة أفراد المجتمع في صنع سياسة تنمية المجتمعات المحلية.	١٥	١١,٤%	١١٥	٨٧,١%	٢	١,٥%	١٥	٠,٣٩	٢,٨٦	
٨	الاستفادة من خبرات قادات المجتمعات المحلية عند صنع سياسة تنمية المجتمعات المحلية.	١٥	١١,٤%	١١٦	٨٧,٩%	١	٠,٨%	١١	٠,٣٦	٢,٨٧	
٩	دعم ثقافة التحول الرقمي لتنفيذ سياسة تنمية المجتمعات المحلية.	١١	٨,٣%	١٢٠	٩٠,٩%	١	٠,٨%	١	٠,٣٢	٢,٩٠	
١٠	سنّ قوانين وأنظمة ولوائح لردع المعيقين لتنفيذ سياسة تنمية المجتمعات المحلية.	١٦	١٢,١%	١١٤	٨٦,٤%	٢	١,٥%	١٧	٠,٤٠	٢,٨٥	
١١	المتابعة والتقييم الدوري لتنفيذ مشروعات وبرامج سياسة تنمية المجتمعات المحلية.	١١	٨,٣%	١٢٠	٩٠,٩%	١	٠,٨%	١	٠,٣٢	٢,٩٠	

م	العبارات	الاستجابات						المستوى	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
		موافق		محايد		غير موافق					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١٢	تحقيق إمكانات التميز المؤسسي بالجهات المسؤولة عن برامج تنمية المجتمعات المحلية.	١	٠,٨%	١٥	١١,٤%	١١٦	٨٧,٩%	٢,٨٧	٠,٣٦	١١ مكرر	مرتفع
١٣	تنمية المسؤولية والمشاركة المجتمعية.	١	٠,٨%	١٤	١٠,٦%	١١٧	٨٨,٦%	٢,٨٨	٠,٣٥	٨ مكرر	مرتفع
١٤	مراعاة تحقيق فكرة العدالة التوزيعية بين المناطق المحلية بالمملكة.	١	٠,٨%	١٤	١٠,٦%	١١٧	٨٨,٦%	٢,٨٨	٠,٣٥	٨ مكرر	مرتفع
١٥	التسويق الاجتماعي لبرامج تنمية المجتمعات المحلية.	١	٠,٨%	١٣	٩,٨%	١١٨	٨٩,٤%	٢,٨٩	٠,٣٤	٤ مكرر	مرتفع
١٦	تفعيل الاستثمار الاجتماعي في تنفيذ مشروعات وبرامج تنمية المجتمعات المحلية.	٢	١,٥%	١٣	٩,٨%	١١٧	٨٨,٦%	٢,٨٧	٠,٣٨	١١ مكرر	مرتفع
١٧	حصر المعوقات اثناء تنفيذ مشروعات وبرامج سياسة تنمية المجتمعات المحلية لمواجهةها.	١	٠,٨%	١٢	٩,١%	١١٩	٩٠,٢%	٢,٨٩	٠,٣٣	٤ مكرر	مرتفع
١٨	تدريب العاملين على تنفيذ مشروعات وبرامج سياسة تنمية المجتمعات المحلية.	٢	١,٥%	١١	٨,٣%	١١٩	٩٠,٢%	٢,٨٩	٠,٣٦	٤ مكرر	مرتفع
١٩	مشاركة قادة المجتمع في صنع سياسة تنمية المجتمعات المحلية.	٢	١,٥%	١٣	٩,٨%	١١٧	٨٨,٦%	٢,٨٧	٠,٣٨	١١ مكرر	مرتفع

تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من المقترحات لتطوير سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة.

٢- (دعم ثقافة التحول الرقمي لتنفيذ سياسة تنمية المجتمعات المحلية) بمتوسط حسابي بلغ (٢,٩٠) وانحراف معياري (٠,٣٢). ويشير ذلك على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة من المسؤولين عن تنفيذ سياسة التنمية على أن دعم ثقافة التحول الرقمي لتنفيذ سياسة تنمية المجتمعات المحلية من المقترحات لتطوير سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة.

تشير نتائج الجدول رقم (٢١) إلى مقترحات لتطوير

سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ سياسة التنمية في كلٍ من المراكز واللجان والجمعيات، وهي (مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها):

١- (المساهمة في تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع المحلي) بمتوسط حسابي بلغ (٢,٩٠) وانحراف معياري (٠,٣٢). ويشير ذلك على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة من المسؤولين عن تنفيذ سياسة التنمية على أن الإسهام في

المجتمعات المحلية بمنهجية موحدة حتى يتم تلافي التضارب وعدم الاحترافية، وأن يكون إعداد الخطط من قبل منظومات ومراكز متخصصة لا من قبل أفراد واجتهادات شخصية، مما يقودنا إلى ضبط عملية حوكمة تنمية المناطق من خلال وضع تشريعات وتحديد الأدوار والمسؤوليات لعمل الجهات ذات العلاقة في تنمية المجتمعات المحلية.

وكذلك من ضمن المقترحات، دعم ثقافة التحول الرقمي والعمل بها في جميع الجهات ذات العلاقة بالتنمية لتسريع إصدار القرارات، وتنفيذ البرامج والمشروعات المختصة بالتنمية والبعد عن البيروقراطية في العمل. كما يجب قياس الأثر والمتابعة والتقييم الدوري لبرامج ومشروعات التنمية للوقوف على مدى تحقيقها لأهدافها التي وضعت لأجلها، مما يسهم ذلك في حصر المعوقات أثناء تنفيذ هذه البرامج والمشروعات ومن ثم العمل على تلافيتها.

فيما ذكر (٣) من المسؤولين بنسبة ٣٠٪، أنه يجب أن يُفعل التسويق الاجتماعي بالشكل المطلوب، كما أن الحكومة لم تعد قادرة على دفع عجلة التنمية بمفردها بل يجب تحقيق الشراكة بين القطاعات الحكومية والأهلية لتنفيذ سياسة التنمية، فضلاً عن مشاركة أفراد المجتمع المحلي في ذلك. إضافة إلى زيادة أعداد الكوادر البشرية في الجهات ذات العلاقة بالتنمية لسد الاحتياج النابع من التغيرات المتسارعة وارتفاع التوقعات لمستوى الخدمات المقدمة تزامناً مع السعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠م، كما يجب رفع كفاءة العاملين على تنفيذ مشروعات وبرامج التنمية من خلال التأهيل، والتدريب، وتبادل الخبرات مع جهات عالمية،

٣- (المتابعة والتقييم الدوري لتنفيذ مشروعات وبرامج سياسة تنمية المجتمعات المحلية) بمتوسط حسابي بلغ (٢,٩٠) وانحراف معياري (٠,٣٢). ويوضح ذلك أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة من المسؤولين عن تنفيذ سياسة التنمية على أن المتابعة والتقييم الدوري لتنفيذ مشروعات وبرامج سياسة تنمية المجتمعات المحلية من المقترحات لتطوير سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة.

ومما سبق، يمكن القول إن أبرز تلك المقترحات هي (المساهمة في تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع، ودعم ثقافة التحول الرقمي لتنفيذ سياسة التنمية، والمتابعة والتقييم الدوري لتنفيذ برامج مشروعات التنمية، وحصر المعوقات أثناء تنفيذ البرامج والمشروعات، والتسويق الاجتماعي لتلك البرامج والمشروعات، وتحقيق الشراكة بين القطاعات الحكومية والأهلية لتنفيذ سياسة التنمية، وتدريب العاملين على تنفيذ تلك البرامج والمشروعات، وتنمية المسؤولية والمشاركة المجتمعية).

ومن وجهة نظر المسؤولين عن وضع سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة:

وللتعرف على مقترحات تطوير سياسة تنمية المجتمعات المحلية بما يتلاءم مع ظروف واحتياجات ومتغيرات المجتمع، فقد أوضح (٥) من المسؤولين بنسبة ٥٠٪، أن من أهم المقترحات لتطوير سياسة التنمية هي: المساهمة في تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال تحديد منهجية واضحة لجميع المخططين على مستوى المملكة بحيث يكون العمل في التخطيط ووضع السياسات في جميع

المملكة، بحيث يكون العمل في التخطيط ووضع السياسات في جميع المجتمعات المحلية بمنهجية موحدة ل يتم تلافي التضارب وعدم الاحترافية، وضبط عملية حوكمة تنمية المناطق من خلال وضع تشريعات وتحديد الأدوار والمسؤوليات لعمل الجهات ذات العلاقة في تنمية المجتمعات المحلية، ودعم ثقافة التحول الرقمي لتنفيذ سياسة تنمية المجتمعات المحلية مما يساهم ذلك في تسريع إصدار القرارات وتنفيذ البرامج والمشروعات المختصة بالتنمية، والبعد عن البيروقراطية في العمل، وقياس الأثر والمتابعة والتقييم الدوري لتنفيذ برامج ومشروعات تنمية المجتمعات المحلية، وحصص المعوقات أثناء تنفيذ برامج ومشروعات سياسة تنمية المجتمعات المحلية لمواجهةها والعمل على تلافيتها، وتفعيل التسويق الاجتماعي لبرامج ومشروعات تنمية المجتمعات المحلية، وتحقيق الشراكة بين القطاعات الحكومية والأهلية لتنفيذ سياسة تنمية المجتمعات المحلية، ومشاركة أفراد المجتمعات المحلية في صنع سياسة تنمية المجتمعات المحلية من خلال القنوات المخصصة لذلك، وزيادة أعداد الكوادر البشرية في الجهات ذات العلاقة بالتنمية لسد الاحتياج النابع من التغيرات المتسارعة وارتفاع التوقعات لمستوى الخدمات المقدمة تزامناً مع السعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠م، ورفع كفاءة العاملين على تنفيذ مشروعات وبرامج تنمية المجتمعات المحلية من خلال: التأهيل، والتدريب، وتبادل الخبرات مع جهات علمية، وزيارات لممارسات دولية ناجحة، وورش عمل، ومزيد من بناء القدرات، واللقاءات، والتمكين، وتنمية المسؤولية والمشاركة المجتمعية من مختلف

وزيارات لممارسات دولية ناجحة، وورش عمل، ومزيد من بناء القدرات، واللقاءات، والتمكين.

وأشار (٢) من المسؤولين بنسبة ٢٠٪، أن من أهم المقترحات لتطوير سياسة تنمية المجتمعات المحلية هي تنمية المسؤولية والمشاركة المجتمعية من فئات المجتمع ورجال الأعمال وغيرهم، كما أنه من النقاط المهمة هي مواكبة التغيرات المجتمعية عند صنع سياسة التنمية وإضفاء طابع المرونة في التنفيذ، بالإضافة إلى تفعيل التشاور المحلي بين قادات المجتمعات المحلية للاستفادة من خبراتهم، ومناقشة القضايا والتحديات للوصول إلى نقاط مشتركة تصب في المصلحة العامة المجتمعية التي في النهاية ستساهم في تنمية المجتمعات المحلية على مستوى المملكة العربية السعودية.

كما أن من الأهمية بمكان، أن تُسن قوانين رادعة لكل من يعوق تنفيذ ما يتعلق بتنمية المجتمعات المحلية، كما ويجب مراعاة الفروق المادية والعمرية لأفراد المجتمع عند وضع سياسة التنمية، وإقرار المشروعات والبرامج المختصة بها بحيث يتسنى لأفراد المجتمع بتنوع الأعمار والماديات الاستفادة منها.

وفي ضوء النتائج السابقة، (نتائج المقابلة المفتوحة مع المسؤولين عن وضع سياسة التنمية، واستبيان المسؤولين عن تنفيذ سياسة التنمية)، يمكن للباحثة تحديد المقترحات لتطوير سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة بما يتلاءم مع ظروف واحتياجات ومتغيرات المجتمع، وهي المساهمة في تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمعات المحلية من خلال تحديد منهجية واضحة لجميع المخططين على مستوى

## نتائج الدراسة وتوصياتها.

### نتائج الدراسة في ضوء الأهداف والتساؤلات.

سعت الدراسة إلى تحقيق هدفين رئيسيين، هما:

● رصد تطورات سياسة تنمية المجتمعات المحلية وتغيراتها بالمملكة العربية السعودية عن طريق الإجابة عن التساؤل الرئيس الأول: ما تطورات سياسة تنمية المجتمعات المحلية وتغيراتها بالمملكة العربية السعودية؟ ويتحقق هذا الهدف عن طريق عدد من الأهداف الفرعية، ومنها:

- تحديد أهداف سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية خلال مراحل تحليلها، ويقابله التساؤل: ما أهداف سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية خلال مراحل تحليلها؟

أوضحت نتائج الدراسة أن هناك تطوراً ملحوظاً في أهداف سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية خلال مراحل تحليلها، وجاءت هذه الأهداف وفقاً لمراحل التحليل على النحو التالي:

المرحلة الأولى: إشباع احتياجات المجتمعات المحلية المختلفة ومساعدتها على مواجهة مشكلاتها، وتوفير فرص عمل مناسبة لأفراد المجتمعات المحلية، وتحسين جودة الحياة من خلال رفع مستوى الخدمات المقدمة لأفراد المجتمعات المحلية.

المرحلة الثانية: تحسين جودة الحياة من خلال رفع مستوى الخدمات المقدمة لأفراد المجتمعات المحلية، وتوفير فرص عمل

فئات المجتمع، ومواكبة التغيرات المجتمعية عند صنع سياسة تنمية المجتمعات المحلية، والاستفادة من خبرات قادات المجتمعات المحلية عند صنع سياسة تنمية المجتمعات المحلية من خلال تفعيل التشاور المحلي للوصول إلى نقاط مشتركة تساهم في رفع مستوى التنمية، وتحقيق إمكانات التميز المؤسسي بالجهات المسؤولة عن برامج ومشروعات تنمية المجتمعات المحلية، وتفعيل الاستثمار الاجتماعي في تنفيذ برامج ومشروعات تنمية المجتمعات المحلية، وسن قوانين رادعة لمعقبي تنفيذ سياسة تنمية المجتمعات المحلية، ومراعاة الفروق المادية والعمرية لأفراد المجتمعات المحلية عند صنع سياسة تنمية المجتمعات المحلية.

ونستنتج مما سبق ذكره، أن نتيجة الدراسة الحالية اتفقت مع نتيجة دراسة (الهرميل، ٢٠١٨) التي توصلت إلى أنه لا بد من زيادة الوعي المجتمعي بأهمية المشاركة الشعبية بالمجتمع، وكذلك التعاون بين الجهات الحكومية والأهلية لتحقيق التنمية.

كما ترى الباحثة أن المقترحات التي تمّ التوصل إليها لتطوير سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة بما يتلاءم مع ظروف واحتياجات ومتغيرات المجتمع، نابعة من الميدان التي أدلى بها المسؤولون عن وضع وتنفيذ هذه السياسة من واقع عملهم، وهو ما يدعم أهمية الأخذ بها بعين الاعتبار؛ وذلك للمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة ومستقبل مشرق للمجتمعات المحلية بالمملكة بإذن الله.

بالجمعيات وتغيير مسماتها إلى "جمعيات التنمية الاجتماعية"، وذلك عن طريق مواءمة أهدافها، ولن يعد هناك ما يُسمى بلجان التنمية الاجتماعية في المرحلة المقبلة.

● الإسهام في تطوير السياسة الحالية لتنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية، ويتحقق من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيس الثاني: كيف يمكن الإسهام في تطوير السياسة الحالية لتنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية؟

ويتحقق هذا الهدف عن طريق عدد من الأهداف الفرعية، ومنها:

- التوصل إلى مجموعة من الآليات المقترحة لتطوير السياسة الحالية لتنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية بما يتلاءم مع ظروف واحتياجات ومتغيرات المجتمع، ويقابله التساؤل: ما الآليات المقترحة لتطوير السياسة الحالية لتنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية بما يتلاءم مع ظروف واحتياجات ومتغيرات المجتمع؟

أوضحت النتائج أن مقترحات تطوير سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية بما يتلاءم مع ظروف المجتمع واحتياجاته ومتغيراته، هي كالآتي:

- المساهمة في تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمعات المحلية من خلال تحديد منهجية واضحة لجميع المخططين على مستوى المملكة، بحيث يكون العمل في التخطيط ووضع السياسات في جميع المجتمعات المحلية بمنهجية موحدة ليتم تلافي التضارب وعدم الاحترافية.

مناسبة لأفراد المجتمعات المحلية، وإشباع احتياجات المجتمعات المحلية المختلفة ومساعدتها على مواجهة مشكلاتها، والاهتمام بخدمات البنية الأساسية للمجتمع كصرف الطرق، الكهرباء، الماء وغيرها، ومكافحة الفقر في المجتمعات المحلية.

المرحلة الثالثة: تحسين جودة الحياة من خلال رفع مستوى الخدمات المقدمة لأفراد المجتمعات المحلية، ودعم البرامج والمشروعات المختصة بتنمية المجتمعات المحلية مادياً وفنياً، وتحقيق الشراكة مع القطاع الخاص للمساهمة في تنمية المجتمعات المحلية، وتوفير فرص عمل مناسبة لأفراد المجتمعات المحلية، وإشباع احتياجات المجتمعات المحلية المختلفة ومساعدتها على مواجهة مشكلاتها، ومكافحة الفقر في المجتمعات المحلية، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية لأفراد المجتمعات المحلية، وتفعيل دورها، وتحقيق التحول الرقمي في مجال تقديم الخدمات بالمجتمعات المحلية، وتفعيل الابتكار الاجتماعي في تنمية المجتمعات المحلية، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية في المجتمعات المحلية، والاهتمام بخدمات البنية الأساسية للمجتمع كصرف الطرق، والكهرباء، والماء وغيرها، والاستعانة بالاقتصاد غير الرسمي في تنمية المجتمعات المحلية.

كما تجدر الإشارة، إلى أن سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة لم تركز بالمرحلة الأخيرة على هدف إنشاء لجان للتنمية الاجتماعية، حيث كان الهدف الأقل اهتماماً من بين الأهداف الأخرى؛ وذلك لقيام وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بدمج لجان التنمية الاجتماعية

٤. تفعيل الشراكة المجتمعية بين منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بالتنمية المجتمعات المحلية.
٥. العمل على إشراك القطاع الخاص بشكل فعلي كجهة داعمة لتنفيذ سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة؛ وذلك لدور القطاع المؤثر في التنمية، كما أنه سيساهم في تخفيف عبء الدعم عن الحكومة.
٦. ضرورة مواكبة التغيرات المجتمعية عند صنع سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية.
٧. التحديث الدوري لتشريعات سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة بما يضمن تلافي جوانب القصور في السياسة المتعلقة بالتنمية.
٨. ضبط عملية حوكمة تنمية المناطق من خلال وضع تشريعات وتحديد الأدوار والمسؤوليات لعمل الجهات ذات العلاقة في تنمية المجتمعات المحلية.
٩. دعم ثقافة التحول الرقمي لتنفيذ سياسة تنمية المجتمعات المحلية مما يساهم ذلك في تسريع إصدار القرارات، وتنفيذ البرامج والمشروعات المختصة بالتنمية والبعد عن البيروقراطية في العمل.
١٠. قياس الأثر والمتابعة والتقييم الدوري لتنفيذ برامج ومشروعات تنمية المجتمعات المحلية.
- توصيات الدراسة.**
- في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الباحثة بما يأتي:

### المراجع

#### أولاً: المراجع العربية:

١. الأبشيهي، أحمد عبد الحميد. (٢٠٢١). مقياس ممارسة السياسة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مجلد (٥٣)، عدد (١)، جامعة حلوان، مصر.
٢. الثنيان، عبد الإله عبد الرحمن. (٢٠١٣). اسهامات لجان التنمية الاجتماعية الأهلية في تنمية المجتمعات المحلية: دراسة مطبقة على منطقة القصيم من منظور الخدمة الاجتماعية، (رسالة ماجستير، جامعة القصيم). بريدة.

١. ضرورة اهتمام سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية بتحديد القضايا التي تواجهها في المرحلة المقبلة من خلال النزول لأرض الواقع، ودراسة الاحتياجات الفعلية للمجتمعات المحلية من قبل فرق بحثية متخصصة ثم رفع الاحتياج للجهات ذات العلاقة.
٢. إتاحة الفرصة لأفراد المجتمعات المحلية من المشاركة في صنع سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة، والإدلاء بأرائهم واقتراحاتهم من خلال القنوات المخصصة لذلك.
٣. تحديد منهجية واضحة لجميع المخططين على مستوى المملكة باختلاف قطاعاتهم بحيث يتم صنع سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة بطريقة أكثر احترافية.

٣. جمعان، محمد سالم. (٢٠١٥). دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية: دراسة مسحية ميدانية على عينة من منظمات المجتمع المدني "التنموية" بمحافظة حضرموت، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد (٥)، مجلد (٩)، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، اليمن.
٤. حمزة، أحمد إبراهيم. (٢٠١٥). السياسة الاجتماعية، الطبعة (١)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
٥. خليفة، هويدا محمد، الجرواني، نادية عبد الجواد، فهمي، منال عبد الستار. (٢٠١٠). السياسة الاجتماعية مع نماذج تطبيقية من المجتمع السعودي، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض.
٦. الرشود، عبد الله بن سعد والرشيدي، عبد الونيس بن محمد. (٢٠١٩). تنمية المجتمعات المحلية: رؤية من منظور التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، عبد الله المقحم للنشر والتوزيع، الرياض.
٧. رؤية السعودية ٢٠٣٠ (٢٠١٦). رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
٨. السدحان، عبد الله ناصر، الجاسر، عبد الله سعد. (٢٠٠٤). مراكز تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية "دراسة ميدانية تقييمية"، وزارة الشؤون الاجتماعية، المركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعي، الرياض.
٩. السروجي، طلعت. (٢٠٠٤). السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، دار الفكر العربي، مصر.
١٠. الشاطري، عهد سافر. (٢٠٢٤). تحليل سياسة تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٣٨٠هـ إلى ١٤٤٢هـ. [رسالة دكتوراة غير منشورة]، كلية اللغات والعلوم الإنسانية، جامعة القصيم.
١١. صفي الدين، خالد فوزي. (٢٠١٧). الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية: موجهات نظرية، نماذج تطبيقية، مجالات الممارسة. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
١٢. صومع، عبد اللطيف راتب وعبد الرحمن، طارق عطية والحسيني، لمياء سعد. (٢٠١٦). الوضع الحالي لجمعيات تنمية المجتمع الريفي بمحافظة كفر الشيخ في ضوء الأحداث المجتمعية المعاصرة، مجلة جامعة المنصورة، العدد (١١)، جامعة المنصورة، مصر.
١٣. عبد الحميد، دعاء. (٢٠١٦). دور مراكز الأحياء في تنمية المجتمع المحلي، مجلة الخدمة الاجتماعية، عدد (٥٦)، مجلد (٧)، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، القاهرة.
١٤. عثمان، فاطمة. (٢٠١٤). المعوقات التي تواجه لجان التنمية الاجتماعية الأهلية والتصوير المقترح لمواجهتها، مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد (٥١)،

## ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1) Bamiwuye, O., & Adisa, B. (2015). *The Roles of Community Based Organizations in Rural Development Activities in Osun State, Nigeria*.
  - 2) Coulshed, Veronica and Orme, Joan , Campling, Jo (ed.) (2008) *Social work practice: an introduction, 4rd edition (BASW Practical Social Work)*, London, UK. Palgrave Macmillan.
  - 3) Einbinder Susan D (1995). *Policy Analysis in Richard: Encyclopedia of Social Work, 7<sup>th</sup> edition*, BlackWell Publishers, London, UK.
  - 4) Gilbert, Neil and Specht, Harry(1974). *Dimensions Of Social Welfare Policy*, Englewood cliffs, Prentice-Hall, New Jersey.
  - 5) *Government of Rwanda (2007). Economic Development and Poverty Reduction Strategy, website(13/3/2022) https://www.gov.rw/*
  - 6) Hill, Michael (2009). *Understanding Social Policy. Black Well Publishers, 8th edition, New York, USA*.
  - 7) Islam, M. R. (2017). *Non-governmental organizations and community development in Bangladesh. International Social Work, 60(2), 479–493*.
  - 8) Kitt, Michael (2016). *Local Communities Development Policy, Irish Aid, 2d edition, Dublin, Irish*.
  - 9) Lohmann, Nancy and Lohmann, Roger (2005). *Rural Social Work Practice, 3rd edition, Columbia University Press, New York, USA*.
- الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، القاهرة.
١٥. العنزى، نشمي حسين والقحطاني، أحلام محمد. (٢٠٢٠). مؤشرات تخطيطية لتفعيل دور لجان التنمية الاجتماعية في تحقيق تنمية المجتمعات المحلية: دراسة ميدانية مطبقة على عينة من لجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض، مجلة الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد (١٨)، جامعة الفيوم، مصر.
١٦. المنصة الوطنية الموحدة (٢٠٢٢). رؤية المملكة ٢٠٣٠، الموقع الإلكتروني (٢٠٢٢/١٠/٢٢) [/https://www.my.gov.sa](https://www.my.gov.sa)
١٧. مؤسسة الملك عبد الله الإنسانية (٢٠٢٢). إنجازاته، الموقع الإلكتروني (٢٠٢٢/١٠/٢١) [/https://kingabdullahfoundation.org](https://kingabdullahfoundation.org)
١٨. الهرميل، نهما ممدوح. (٢٠١٨). اسهامات منظمات المجتمع المدني لتنمية المجتمع المحلي، مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد (٦٠)، الجمعية المصرية للأخصائيين المصريين، القاهرة.
١٩. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء (٢٠٢٢). اللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية والقواعد التنفيذية لها، الموقع الإلكتروني (٢٠٢٢/٣/١٠) <https://laws.boe.gov.sa>
٢٠. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (١٩٦٤). التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، قرار مجلس الوزراء رقم ١٦١ بتاريخ ١١/٥/١٤٢٨هـ.
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، اللائحة التنفيذية للعمل التطوعي.
- المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات التعاونية.
- المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- المنصة الوطنية الموحدة، النظام الأساسي لمؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي.
- المنصة الوطنية الموحدة، برنامج التحول الوطني المنبثق من رؤية المملكة ٢٠٣٠م.
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، قرار مجلس الوزراء رقم ٤٤٨ بتاريخ ١٠/٨/١٤٤٢هـ.
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، قرار مجلس الوزراء رقم ١٣١ بتاريخ ٣٠/٥/١٤٢٧هـ.
- المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، تعديل الفقرة (ب) من قواعد منح المساعدات الاجتماعية لعام ١٣٨٢هـ.
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، قرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٠ بتاريخ ٧/٧/١٤٣٣هـ.
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، قرار مجلس الوزراء رقم ٨٥ بتاريخ ٢٢/٣/١٤٣١هـ.

10) Milovanovitch, Mihaylo (2018). Guide to Policy Analysis, European Training Foundation, Turin, Italy.

● الملاحق.

فهرس تشريعات تنمية المجتمعات المحلية بالمملكة العربية السعودية نذكر منها الآتي:

- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، استراتيجية مجلس التعاون في مجال التنمية الاجتماعية.
- المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، الترتيبات التنظيمية لمركز برنامج التحول الوطني لعام ١٤٤٠هـ.
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، الضوابط التنظيمية لمراكز البحوث والدراسات الاجتماعية الأهلية.
- المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، إلغاء تنظيم الصندوق الخيري الاجتماعي لعام ١٤٣١هـ.
- المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، إلغاء لائحة منح الإعانات للجمعيات الخيرية لعام ١٣٩٥هـ.
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، القواعد التنفيذية للائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية.
- المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، القواعد التنفيذية للائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية لعام ١٤٣٣هـ.

- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، قرار مجلس الوزراء رقم ٦١٨ بتاريخ ٢٠/١٠/١٤٤٢هـ.
- المنصة الوطنية الموحدة، رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م.  
تم الحصول عليها من:
  - وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
  - المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.
  - المركز الوطني للوثائق والمحفوظات.
  - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
  - المنصة الوطنية الموحدة.
  - هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.